131 سلسلة محاضرات الإمارات

الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة محاضرات الإمارات» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 131 -

الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 24 حزيران/ يونيو 2009

الطبعة الأولى 2010

ISSN 1682-122X

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-272-0

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-273-7

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

ليس من المبالغة القول إنه كانت للحدث الإيراني انعكاساته الإقليمية على منطقة الشرق الأوسط منذ حوالي قرن من الزمان، وهذه حقيقة يمكن إثبات صحتها من خلال تذكر الترحيب المصري بقرار رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي بتأميم النفط الإيراني. وهناك أمثلة أخرى تتضح في الموقف الإيراني من إسرائيل في ظل النظام الملكي الذي انعكس على القلق الإقليمي من هذا الموقف الداعم.

ولكن الصورة تغيرت في ظل نظام الجمهورية الإسلامية لتصبح على العكس تماماً، ولتكون لها أيضاً انعكاساتها الإقليمية التي مازالت تتفاعل حتى اللحظة. فقيام الثورة الإسلامية في إيران، وما حصل لقائدها آية الله الخميني من إبعاد إلى دول إقليمية، مثل العراق والكويت، ثم ما تبع كل ذلك من قيام الثورة، مازالت انعكاساتها تظلل التفاعلات الإقليمية والدولية. ويكمن تفسير كل ذلك في الجغرافيا السياسية التي تجمع إيران مع لاعبين آخرين، تلك الجغرافيا التي تفرض نوعاً من الصراع بسبب التفاوت في تعريف كل طرف لمصالحه في نطاق الإقليم، وهو الأمر الذي يجعل القلق هو المسيطر على المناخ السياسي الإقليمي.

في هذا السياق، يجب التذكير بأن الحدث الإيراني، بشكل عام، بدأ داخل البيت الإيراني، سواء أيام رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق أو حين قامت الثورة الإسلامية وتبع ذلك تأسيس الجمهورية الإسلامية، كلها

أحداث جرت في إطار التغيير الداخلي، لكنها مع ذلك تركت بصماتها وآثارها على مسار السياسة الإقليمية والدولية، هذا الأمر يجعلنا نتذكر أن الأحداث ذات الطابع الدولي ليست فقط هي التي تترك بصماتها على السياسة الدولية؛ بل قد تكون التطورات داخل البلدان أكثر تأثيراً في السياسة الدولية.

هذه الدراسة ستنظر بعين القراءة والتحليل إلى الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة من حيث أهميتها في النظام السياسي الإيراني. وفي هذا السياق، سيتم تحليل أهمية منصب رئيس الجمهورية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكيفية إجراء الانتخابات والجهات المسؤولة عن الإشراف على تلك الانتخابات. كما سيتم تناول المراحل التي تمر فيها عملية إجراء الانتخابات حتى إعلان النتائج.

وتركز هذه الدراسة على الانعكاسات الإقليمية للانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة، لكن هذا التركيز لا يتحقق إلا في سياق فهم ما جرى داخل المشهد السياسي الإيراني. من هنا ستعطي الدراسة مساحة مناسبة لفهم حدث الانتخابات الرئاسية، ثم ستنظر إلى حضور السياسة الخارجية في هذا المشهد الانتخابي. كما ستحلل الدراسة مدى تفاعل الإقليم مع ما حدث في إيران، وأخيراً ستقدم رؤية حول تأثير الانعكاسات التي تركتها الانتخابات في مستقبل منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج العربية.

إن الانتخابات حدث بدأ داخلياً بامتياز قبل حدوثه، وطبيعته تؤكد أنه حدث داخلي، فالانتخابات في أي بلد هي قرار الناخبين فيه حول رئيس أو برلمان ذلك البلد. إذ يمارس المواطنون حقهم بشكل يفترض نظرياً أنه يأتي

بعض التغيير. هكذا كان الحديث عن الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة التي جرت في 12 حزيران/ يونيو 2009. وقبل حدوثها أعطى الرأي العام الإيراني انطباعاً بأنه يريد أن تأتي الانتخابات الرئاسية بنوع من التغيير مقارنة مع السنوات الأربع التي سبقت الانتخابات. إن حدث الانتخابات الذي بدا شأناً داخلياً لم يصبح كذلك بعد 13 حزيران/ يونيو.

الانتخابات وأهميتها في إيران بعد الثورة الإسلامية

لا يكاد يمر عامان على الحياة السياسية الداخلية الإيرانية إلا وتعقد جولة من الانتخابات (انظر الجدول 1)، فحيناً تكون انتخابات رئاسية وحيناً آخر تكون انتخابات برلمانية. كما يجب ألا ننسى أن هناك انتخابات محلية لمجالس القرى والمدن، وكذلك انتخابات مجلس خبراء القيادة.

إن حدث الانتخابات المتكرر يعكس رغبة من النظام السياسي الإيراني في التأكيد على البعد الشعبي (مردمى) للنظام، واستناده إلى شرعية الناخب الذي يأتي طواعية للتصويت. فخلال ثلاثة عقود من عمر الجمهورية الإسلامية في إيران كان الانتخاب والتصويت هما ما وضع النظام في مكانة أعانته على مواجهة التحديات الدولية والضغوط، تلك التي بدأت بالعقوبات وهي مازالت تتجدد على إيران وفق قرارات مجلس الأمن الدولي.

وقد جاء هذا التأكيد بشكل واضح في المادة (6) من دستور الجمهورية الإسلامية، وهي تدعو إلى المشاركة الشعبية الشاملة في إدارة شؤون إيران من خلال الانتخابات. وهكذا شكّل حدث الانتخابات تطوراً مهماً في الحياة

السياسية الإيرانية، وتزداد أهميته في أنه يحدث في ظل دولة ثورية، إذ مازالت الحالة الثورية تسيطر على مشهدها السياسي الداخلي، وكذلك على جوانب متعددة من سياستها الخارجية.

إن تكرار الانتخابات في إيران كان يبعث برسائل سياسية مهمة سواء للداخل الإيراني أو للخارج. فبالنسبة لرسائل الداخل، تعيد توحيد جهود الإيرانيين برغم الاختلافات السياسية، ولاسيما أنه مع كل فترة رئاسية أو دورة برلمانية تبرز انقسامات داخل النخبة السياسية. من هنا، فالانتخابات بالنسبة للنظام السياسي هي توحيد النخبة حوله.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فهي تعيد توحيد الناخبين برغم اختلافاتهم حول فكرة النظام الإسلامي، وهو الذي لديه من يخالفه داخل إيران وخارجها. إن فكرة توحيد النخبة والرأي العام حول النظام هي، في حد ذاتها، إنجاز مهم لأي انتخابات إيرانية، وتتعزز هذا الفكرة عندما ترتفع نسبة المشاركة من جانب الناخبين.

ويشكل الحرص على ارتفاع نسبة المشاركة هاجساً للقيادة السياسية الإيرانية، لذلك تمكن ملاحظة تركيز الخطابات السياسية التي تسبق أي انتخابات –ولاسيما خطابات المرشد الأعلى للثورة أو الرئيس الإيراني أو المرجعيات الدينية– على حض الناخبين على التوجه إلى صناديق الاقتراع. ولعل هذه الدعوات ذات علاقة، بشكل أو بآخر، بارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية من الدورة الأولى وحتى العاشرة، بحيث لم تقل عن 50.5٪ (انظر الجدول 2).

الجانب الآخر في حدث الانتخابات هو أنه تجديد لشرعية النظام، فحالة التوافق على المشاركة والدفع نحو نسبة مشاركة أعلى هما أداتا تجديد تلك الشرعية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن طبيعة النظم الثورية تحتاج إلى مثل هذا التجديد في الشرعية، وبخاصة في ظل تحديات خارجية وداخلية يواجهها النظام السياسي.[2]

رئيس الجمهورية في إيران:
أهمية المنصب والإجراءات المتبعة لانتخابه

يعتبر رئيس الجمهورية في إيران الشخصية الثانية في النظام السياسي بعد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية وفق ما ينص عليه الدستور الإيراني في المادة (113)، وينظم عمل رئيس الجمهورية وصلاحياته المواد (113-132) من الدستور الإيراني،[3] فهي تحدد المسؤوليات التي يضطلع بها الرئيس. ووفق تلك النصوص، يشغل الرئيس منصب رئيس السلطة التنفيذية؛ بعبارة أخرى، يصبح الرئيس، وعبر الوزراء الذين يختارهم، مسؤولين عن تنفيذ السياسات والقوانين التي تحظى بموافقة مجلس الشورى وتأييد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية.

وتنص المادة (119) من الدستور الإيراني على أن الرئيس الإيراني الجديد يجب أن ينتخب قبل شهر على الأقل من انتهاء فترة الرئيس السابق، وفي حالة وجود فاصل زمني فإن الرئيس السابق يقوم بتسيير الأعمال لحين بدء الرئيس الجديد مهام منصبه.[4]

وينتخب الرئيس في الجمهورية الإيرانية مرة واحدة كل أربعة أعوام، ويجوز للرئيس أن يرشح نفسه مرتين متتاليتين، كما يسمح له بالعودة للترشح بعد مضي فترة رئاسية يشغلها غيره، كما حدث مع الرئيس الأسبق محمد خاتمي الذي ترشح عام 1997 ثم عام 2001، ثم عاد وطرح نفسه للترشح مرة أخرى في الانتخابات العاشرة، وكاد يستمر في الترشح لولا تقدم مير حسين موسوي للترشح للانتخابات الرئاسية، فانسحب خاتمي لتقوية فرص موسوي الذي عمل مستشاراً له طوال فترتي رئاسته (1997-2005).

تؤكد المادة (115) من الدستور الإيراني أنه يجب أن تتوافر في رئيس الجمهورية الشروط التالية: أن يكون إيراني الأصل والجنسية، مؤمناً بأصول الجمهورية الإسلامية وثوابتها، والمذهب الرسمي للدولة (الشيعي الاثنا عشري)، كما يجب أن تكون له سابقة وخبرة في العمل السياسي والمذهبي. وتتحدث الشروط أيضاً عن ضرورة وجود خبرة إدارية، وأن يكون مشهوداً له بالتقوى والأمانة.[5]

يشرف على إجراء الانتخابات وزارة الداخلية التي تقوم بتهيئة القضايا الفنية لإجراء الانتخابات، كما أن هناك هيئة أعلى تشرف على وزارة الداخلية؛ وهي مجلس صيانة الدستور،[6] وهذا المجلس يضطلع وفق المادة (99) من الدستور الإيراني[7] بمراجعة مدى أهلية المرشحين لخوض الانتخابات، ومتابعة إجراءاتها، والتصديق على نتائجها النهائية. ويتكون المجلس من اثني عشر عضواً، نصفهم من رجال الدين والنصف الآخر من الحقوقيين. وغالباً ما يبدأ عمله بعد انتهاء فترة الترشح التي تستمر في العادة خمسة أيام من

تاريخ بدء الترشح. ويشار هنا أن الترشح للانتخابات الرئاسية العاشرة بدأ في 5 أيار/ مايو 2009.

وبموجب القانون الذي ينظم إجراء الانتخابات الرئاسية، واستناداً إلى الدستور الإيراني، يتولى مجلس صيانة الدستور دراسة طلبات المتقدمين في فترة أقصاها عشرة أيام، يقوم بعدها بإعلان قائمة الذين ثبتت صلاحيتهم للاستمرار، ومن ثم فإنهم يصبحون هم المتنافسين في المعركة الانتخابية.

إن ما يقوم به مجلس صيانة الدستور في إيران هو مثار جدل سياسي حقيقي بين القوى المحافظة والقوى الإصلاحية، بسبب أن القوى المحافظة تسيطر على المجلس الذي بيده منع مرشحي القوى الإصلاحية من المشاركة. ولم يتراجع هذا الاعتقاد لدى الإصلاحيين منذ عام 2004، فقد تم منع مرشحيهم من المشاركة في الانتخابات البرلمانية السابعة عام 2004، وكذلك في الانتخابات الرئاسية عام 2005، وفي الانتخابات البرلمانية الثامنة عام 2008.[8]

وبعد إعلان قائمة المتنافسين تبدأ الدعاية الانتخابية لمدة عشرين يوماً تنتهي مع غروب اليوم السابق للتصويت. وتجري عملية التصويت لمدة عشر ساعات، وعادة ما تجري الانتخابات في يوم الجمعة حيث تكون المدارس والمساجد والحسينيات هي مراكز التصويت.

يستمر عمل مجلس صيانة الدستور، كما سبقت الإشارة، بعد إجراء الانتخابات، إذ يصادق على النتائج، وتتم إعادتها لوزارة الداخلية، حيث تبدأ

مرحلة الإعداد لتولي الرئيس المنتخب ولايته. ويصادق المرشد الأعلى في رسالة تُقرأ في مراسم تقليدية، هذه الرسالة التي يقرؤها رئيس الجمهورية المنتهية ولايته تتناول مرسوم المرشد للرئيس الجديد بناء على نتائج الانتخابات، وبذلك يبدأ الرئيس الجديد رسمياً مهام منصبه.

إن رئيس الجمهورية الإسلامية هو رئيس السلطة التنفيذية، كما سبق القول، لذلك فإن أول ما يقوم به بعد تولي مهامه رسمياً العمل على تشكيل فريقه الوزاري، حيث يعطى الرئيس فترة أسبوعين لتقديم تشكيلة حكومته للبرلمان للمصادقة عليها. وهو إجراء سهل في حالة كان المجلس والرئيس يتميان إلى المعسكر السياسي نفسه.

لكن ذلك لا يعني عدم وجود مشادّات سياسية حتى بين المنتمين للجبهة السياسية نفسها. وقد حدث ذلك بين الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي ومجلس الشورى السادس الذي سيطر عليه الإصلاحيون، كما تكرر الأمر بين البرلمان الثامن المحافظ والرئيس أحمدي نجاد.

إن الأهمية التي يتمتع بها موقع رئيس الجمهورية تجعل القوى السياسية الإيرانية تجتهد وتتصارع ليفوز أحد مرشحيها بهذا المنصب. ولعل هذا يفسر مستوى التوتر والمشاحنات التي تسبق أي انتخابات رئاسية. ولكن هذا لا يعني أن حدث الانتخابات الرئاسية فقط هو المهم، بل إن الانتخابات كلها في إيران لها أهميتها، وهذا الذي سنأتي على تحليله في الجزء التالي من هذه الدراسة.

الانتخابات الرئاسية العاشرة:
الفرصة التي تحولت إلى تحدٍّ

بدأ الاستعداد للانتخابات الرئاسية العاشرة كسابقاتها، فتسجيل الراغبين في المشاركة كان في 5 أيار/ مايو 2009 لمدة خمسة أيام، وبانتهاء الفترة المحددة كان عدد المسجلين 475 متقدماً للترشح، وقد أحيلت طلباتهم لدراسة أهليتهم من جانب مجلس صيانة الدستور. ومع انتهاء الفترة المعطاة له، وهي عشرة أيام كما سبق الذكر، أعلن السماح لأربعة مرشحين بالتنافس، أحدهم الرئيس محمود أحمدي نجاد (53 عاماً). أما المرشحون الآخرون فهم: المهندس مير حسين موسوي (68 عاماً)، وقد شغل منصب رئيس الوزراء خلال الحرب الإيرانية–العراقية، وكان رئيساً للوزراء في فترة رئاسة المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي للجمهورية. وعمل موسوي كبيراً لمستشاري الرئيس السابق محمد خاتمي خلال الفترة (1997–2005)، ورئيساً لمؤسسة الفنون الحكومية. وجدير بالإشارة هنا إلى أن زهرا رهنوردي زوجة موسوي هي أيضاً شخصية عامة، فقد شغلت رئاسة جامعة الزهراء للبنات في طهران، وكانت أول امرأة تشغل منصب رئيس جامعة في إيران بعد الثورة الإسلامية.

أما المرشح الثالث فكان رئيس مجلس الشورى السادس حجة الإسلام مهدي كروبي (72 عاماً)، الذي شغل رئاسة مجلس الشورى حينما كان خاتمي رئيساً للجمهورية، ويعد أحد أهم الشخصيات الدينية (المعممة) في تيار القوى الإصلاحية، وعُرف بتغير مواقفه، إذ بدأ منتقداً لخاتمي عندما قرر

المشاركة في الانتخابات الرئاسية التاسعة، وعندما فاز أحمدي نجاد، اتخذ الموقف الإصلاحي، وهو الأمر الذي سنأتي على تفصيله أكثر في سياق هذه الدراسة.

والمرشح الرابع هو محسن رضائي (55 عاماً)، والذي كان قائداً عاماً للحرس الثوري وقوات التعبئة حتى عام 1997، وقد اختير بعد ذلك أميناً عاماً لمجلس تشخيص مصلحة النظام، وهو الهيئة التي تحل الخلافات بين مجلس الشورى والحكومة في حال ظهور نزاع حول تشريعات معينة. وعمل قريباً من هاشمي رافسنجاني، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام ورئيس مجلس خبراء القيادة. من هنا كانت النظرة إليه سلبية من جانب بعض دوائر المحافظين التي لا تثق برافسنجاني، وتتبنى موقفاً عدائياً تجاهه. وتجدر الإشارة إلى أنه، وفق تقسيمات المشهد السياسي الإيراني، اعتبر أحمدي نجاد ومحسن رضائي ممثلين لقوى التيار المحافظ، في حين كانت النظرة إلى موسوي وكروبي بوصفهم ممثلين لقوى التيار الإصلاحي.

وكان من المفترض للانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة أن تكون، شأنها شأن أي انتخابات رئاسية سابقة، فرصة جديدة لتعزيز شرعية النظام، ومناسبة لتوحيد النخبة السياسية أمام تحديات تراها تلك النخبة غير منتهية.[9] لم يحدث ما كان مفروضاً، بل حدث ما هو غير متوقع؛ إذ تحول حدث الانتخابات إلى تحدٍّ جديد أمام النظام السياسي بدوائره كافة.

ولكن ثمة سؤالاً يثار هنا هو: كيف تحولت الانتخابات الرئاسية من فرصة إلى تحدٍّ، بل ربما إلى تهديد للنظام السياسي؟ للإجابة عن هذا التساؤل

تجدر مراجعة العملية الانتخابية، والجدل السياسي الذي سبق الانتخابات الرئاسية.

لقد بدأ التخطيط للانتخابات الرئاسية مبكراً، إذ يعتقد أن كلاً من قوى التيار المحافظ وقوى التيار الإصلاحي أخذ بالاستعداد لهذه الانتخابات قبل تسعة أشهر من بدئها. وقد اتسم هذا الاستعداد بطابع الفرز السياسي الجديد، فالمحافظون لم يكونوا على اتفاق بأن يعاد انتخاب محمود أحمدي نجاد لدورة ثانية، لكنهم في الوقت نفسه لم يكونوا قادرين على طرح بديل له يمكن أن يكون مقنعاً للرأي العام الإيراني والناخبين بحيث يفوز في هذه الانتخابات. لقد كان واضحاً أن هذه القوى حريصة على البقاء في الرئاسة، وبذلك تسيطر على المؤسستين التشريعية والتنفيذية.

من جانب آخر لم يكن الإصلاحيون متفقين على تسمية مرشح بعينه. فحزب جبهة المشاركة الذي يتزعمه رضا خاتمي، شقيق الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، كان يعمل في سياق منفصل عن تيار حزب الاعتماد الوطني الذي أسسه حجة الإسلام مهدي كروبي الذي كان قد انتقد حزب جبهة المشاركة، واعتبر أنها اختطفت المشروع الإصلاحي، وتطرفت في طروحاتها، ما ساعد القوى المحافظة على حشد كل قواها لإضعاف ذلك المشروع.

أما الرئيس السابق محمد خاتمي فكان متردداً في الترشح، لكنه أعلن أنه إذا ما ترشح رئيس الوزراء الإيراني الأسبق مير حسين موسوي، فإنه

لن يكون منافساً له. وأعلن خاتمي ترشحه، ثم بعد بضعة أيام أعلن موسوي رغبته في الترشح، وبناء على الوعد الذي قطعه خاتمي فقد انسحب لصالح موسوي.[10]

وهكذا بدأت خريطة القوى السياسية بالتبلور. وقد انقسم التيار الإصلاحي بين مير حسين موسوي، الأقرب إلى شعارات خاتمي السياسية، وهو في الوقت نفسه الذي يلقى الدعم المباشر من خاتمي، وبين كروبي الذي دخل المنافسة الانتخابية.[11]

إن الجدل السياسي الذي سيطر على المشهد السياسي الإيراني هو الانتقاد المتواصل لسياسات الرئيس أحمدي نجاد، ولاسيما الاقتصادية منها، ولم تأت هذه الانتقادات فقط من قوى التيار الإصلاحي، بل جاءت أيضاً من قوى التيار المحافظ الذين انقسموا على أنفسهم في تقييم سياسات الرئيس. هذا الجدل كان يعكس أيضاً حالة من الاحتقان الشعبي بفعل الصورة السلبية لإيران التي تشكلت مع تولي الرئيس محمود أحمدي نجاد. هذه الصورة مرتبطة بالحرب الكلامية بين الغرب وإيران بسبب تصريحات الرئيس ضد إسرائيل وضد الولايات المتحدة والدول الغربية.[12]

وقد ارتبط الموقف الغربي من إيران كذلك بسياسات إيران في ما يتعلق ببرنامجها النووي، وكذلك سياساتها الإقليمية في العراق ولبنان وفلسطين، تلك السياسات التي شكلت وتشكل مصدر قلق للدول العربية، وكذلك للولايات المتحدة والدول الأوربية.

إن الجدل المشار إليه أعطى انطباعاً للخارج بأن الناخب الإيراني سيدفع باتجاه التغيير من خلال صندوق الاقتراع. هذا الانطباع ربما كان متسرعاً من جانب، ومضللاً من جانب آخر. أما من ناحية أنه كان متسرعاً فهو يعكس ما يجب أن يراه الغرب ولاعبون إقليميون من تغيير في إيران، ومضللاً لأنه لم يأخذ بعين الدقة والتمحيص تفاصيل المشهد السياسي الإيراني الذي لا يعد التنبؤ بشأنه عملاً سهلاً.

لقد تميزت الانتخابات الرئاسية بدخول عامل جديد في دينامية الحملات الانتخابية، تمثل في المناظرات التلفزيونية بين المرشحين عبر وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية. وقد زادت هذه المناظرات السبع المشهد الانتخابي شراسة، ولاسيما إذا ما علمنا أن حوالي 50 مليون مشاهد داخل إيران كانوا يتابعونها. وأدت المناظرات دوراً مهماً في تغيير المزاج الانتخابي من جانب، كما أنها عززت من الانقسام داخل الرأي العام الإيراني حول أولوية القضايا التي يجب التعامل معها من جانب آخر.

فعلى سبيل المثال، ساهمت المناظرات في تعزيز التعاطف الشعبي من جانب كثيرين من الإيرانيين الذين كانوا ربما قبل المناظرات لا ينوون التصويت لمحمود أحمدي نجاد. فالهجوم الشخصي الذي شنه عليه خصومه، وانتقادهم لبرامجه وأداء حكومته، وفي ظل غياب تقديم بديل واضح يقنع الناخب من جانب هؤلاء المنتقدين، بدا أحمدي نجاد وكأنه ضحية. من هنا وجد تعاطفاً لا بأس به من قاعدة واسعة من الناخبين. في هذا السياق ربما يجوز النظر إلى هذه المناظرات الانتخابية على أنها تكتيك انتخابي ناجح ساعد

الرئيس أحمدي نجاد، لكنه في الوقت نفسه لم يضعف خصومه إلى درجة أن يهجرهم الناخبون.

رافقت المناظرات موجة من المقابلات الإعلامية مع المرشحين، ولاسيما مرشحو قوى التيار الإصلاحي، هذه المقابلات كانت تبعث برسائل للخارج أكثر منها للداخل الإيراني، فالانتقاد للرئيس أحمدي نجاد كان، في الحقيقة، انتقاداً للسياسة الخارجية لإيران بمجملها، ولاسيما عندما يأتي الحديث عن دعم القضية الفلسطينية والبرنامج النووي.

وقد بدت مواقف المرشحَين موسوي وكروبي أكثر اعتدالاً، إذ تركزت على إعادة قراءة الأولويات بشكل يأخذ بالحسبان عدم تعريض إيران ومصالحها للخطر.[13] هذه الرؤية جاءت في ظل انتقاد تصريحات الرئيس أحمدي نجاد حول "الهولوكوست" وإنكار حدوثها، وكذلك في إطار تكراره لمقولة مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني حول محو إسرائيل من الخريطة.[14]

برغم التركيز على القضايا السياسية الخارجية الإيرانية، ولاسيما ما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية وضرورة مراجعته وفق ما أشار إليه المرشحان الإصلاحيان: مير حسين موسوي، ومهدي كروبي، فإن الحملات الانتخابية والانتخابات بمجملها كانت محلية بامتياز. بعبارة أخرى؛ كانت تركز على الهموم والقضايا الداخلية التي تواجهها إيران، وبخاصة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

لقد أعطت إيران منذ تولي الرئيس السادس محمود أحمدي نجاد في آب/ أغسطس 2005 الانطباع بأنها تراجعت داخلياً، وكذلك على صعيد سياساتها الإقليمية، فالانتقادات المتواصلة لسياسات الرئيس أحمدي نجاد حتى من جانب من ساندوه في الانتخابات من المحافظين التقليديين، تشير إلى الإشكالية الهائلة التي كان الرئيس يواجهها، فعدم قبول خمسة من وزرائه في التشكيل الأول لحكومته، ومن ثم حركة التغيير والتبديل التي حصلت في وزارتين مهمتين مثل التربية والتعليم، والنفط، عبارة عن إشارات كانت تؤكد أن تراجعاً ما آخذ بالتزايد في الساحة السياسية الإيرانية.[15]

إن التغيير الذي تم في طاقم التفاوض للبرنامج النووي الإيراني المتمثل في استقالة علي لاريجاني، كبير المفاوضين الذي عينه أحمدي نجاد، وذلك في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، وتعيين شخصية أخرى مكانه، يشير أيضاً إلى وجود اختلاف في طريقة إدارة الملف النووي أو التعامل معه.[16]

كان واضحاً أن ما أثير عند تولي محمود أحمدي نجاد السلطة بشأن إقالة أعداد كبيرة من كبار موظفي الدولة الإيرانية، يعني أن هذا الأمر يتضمن نوعاً من التخلص من نخبة سياسية محترفة كانت تعمل في ظل الحكومة الإصلاحية، فالأشخاص المقالون هم من محترفي العمل الدبلوماسي والسياسي، لكن عزلهم تم في ظل الصراع السياسي، وفي ضوء حرص قوى التيار المحافظ على التخلص من هؤلاء الدبلوماسيين بسبب عملهم مع حكومة الرئيس السابق محمد خاتمي الإصلاحية فقط.

لقد تحول حديث النخبة السياسية الإيرانية إلى انتقاد شديد لسياسة الرئيس أحمدي نجاد، ولاسيما ما يتعلق باختيار وزرائه الذي أطلق عليه مصطلح "المحسوبية" الأمر الذي كان ينفيه الرئيس، بل ويصر على أن معاييره تستند إلى المجيء بجيل جديد من المسؤولين أشد ولاءً للثورة والدولة، وأكثر استعداداً للعمل.

وكان السجال ممتداً ليصل إلى الجانب الاقتصادي في الدولة، إذ إن الانتفاضات التي كانت واجهتها الموازنات المقدمة من حكومة الرئيس السادس محمود أحمدي نجاد كانت أيضاً تعطي إشارة قوية عن وجود فجوة بين تفكير الحكومة الإيرانية برئاسة أحمدي نجاد، وأطراف أخرى داخل النخبة السياسية الإيرانية، سواء أكانت في البرلمان أم مصلحة تشخيص النظام أم القوى الإصلاحية التي كانت ترى في مشروع أحمدي نجاد نكوصاً إلى الخلف وليس تقدماً إلى الأمام.

لقد أدى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط ووصول سعر البرميل إلى نحو 150 دولاراً إلى حصول إيران على دخل إضافي من النفط، وصل في الأشهر الستة الأولى من عام 2008 إلى أكثر من 80 مليار دولار. لكن هذا الدخل الإضافي، بحد ذاته، تحول إلى حجة على حكومة الرئيس أحمدي نجاد، وذلك -كما يقول معارضو حكومته- بسبب عدم القدرة على الاستفادة منه في إنعاش الحالة الاقتصادية لإيران بشكل عام، والمواطنين بشكل خاص.

لقد بدا واضحاً أن التراجع الكبير الذي شهدته الحالة السياسية في إيران وكذلك الحالة الاقتصادية لن يكون بعيداً عن المشهد الاجتماعي،

إذ فرضت حكومة أحمدي نجاد مجموعة من القرارات التي ضيقت على الصحافة، ولاسيما المعارضة الإصلاحية، وقامت الحكومة بحملة لفرض الحجاب على النساء في المدن، وفرض أجواء مرتبطة بدور التقاليد الدينية، بهدف تعزيز الانتماء للثورة الإيرانية، كما تعتقد حكومة أحمدي نجاد.

وفي سياق متصل، فقد كانت الجامعات إحدى المؤسسات التي تعرضت للتغيير في رئاساتها، والدفع باتجاه إحالة عدد من الأكاديميين إلى التقاعد لأسباب متعلقة بأعمارهم، في حين يرى هؤلاء أن إحالتهم كانت لأسباب سياسية.

في المقابل، تميز أداء حكومة الرئيس أحمدي نجاد الأولى في مجال السياسة الخارجية، ولاسيما ما تعلق منها بإسرائيل والهولوكوست – كما سبق ذكره – بالتحدي والإثارة.

لقد بدأ الرئيس أحمدي نجاد رئاسته الأولى متحدياً الغرب، واتضح ذلك من خلال قراره بوقف العمل بقرار الرئيس الذي سبقه؛ محمد خاتمي والقاضي بوقف تخصيب اليورانيوم لفترة، وأعاد العمل بالتخصيب بكثافة أكبر، ثم زادت إيران في ظل رئاسته من أجهزة الطرد المركزي حتى وصلت إلى أكثر من 5000 جهاز طرد. وقد تواصلت التأكيدات الإيرانية حول إنتاج نوع جديد أكثر تقدماً من أجهزة الطرد مع حلول عام 2011.[17] هذه التطورات دفعت باتجاه فرض أربع حُزم من العقوبات الاقتصادية على

إيران، وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن التالية: (1696) [18] و(1737)[19] و(1747) [20] و(1835).[21]

هذه التطورات الداخلية المتعلقة بالسياسة الخارجية، والجدل القائم داخل إيران، أعطى للخارج انطباعاً قوياً بأن الناخب الإيراني عازم على القيام بدوره في التغيير من خلال صناديق الاقتراع، وهكذا بدأ هذا الانطباع في التحول إلى نوع من التنبؤ المفرط بأن الرئيس أحمدي نجاد لن يبقى رئيساً لإيران. ولعل الحملة الانتخابية وتفاعلاتها قد عززتا من هذا الانطباع، سواء داخل إيران أو خارجها.

وهكذا جاء الثاني عشر من حزيران/ يونيو 2009 والآمال منعقدة لدى القوة الإصلاحية الإيرانية ولدى كثير من اللاعبين الدوليين في أن يأتي الرئيس الجديد بمواقف أقل تطرفاً، من وجهة نظرهم، للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لقد حدثت المفاجأة، وبعد أقل من 24 ساعة من انتهاء التصويت، أُعلن فوز الرئيس محمود أحمدي نجاد بولاية رئاسية ثانية، وأخيرة. وقد كان فوزاً مفاجئاً للداخل والخارج، ولكن عنصر المفاجأة المرتبط به هو وصول فارق الأصوات بينه وبين المرشح الخاسر مير موسوي إلى حوالي 11 مليون صوت، مفاجأة أبعدت من جانب فرضية وجود تزوير، لكنها في الوقت نفسه لم تلغِ فكرة أن تلاعباً قد وقع، ولكنه فائق الدقة.

النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة (2009)

المرشح	عدد الأصوات	٪
محمود أحمدي نجاد	24,570,520	62.63
مير حسين موسوي	13,220,400	33.75
محسن رضائي	670,245	1.73
مهدي كروبي	333,640	0.85
أصوات لم يتم احتسابها	409,390	1.04
المجموع	**39,160,190**	**100**

المصدر: وزارة الداخلية الإيرانية.

لم يحظ إعلان النتائج بقبول المتنافسين الثلاثة مع أحمدي نجاد وهم: (مير حسين موسوي، مهدي كروبي، محسن رضائي)، لكن حجم معارضة هذه النتائج انحصر ليكون بين موسوي وكروبي من جهة، والحكومة الإيرانية التي كانت حتى ذلك الوقت برئاسة الرئيس أحمدي نجاد، من جهة أخرى. فالمرشحان الخاسران لم يقبلا النتيجة، ودعوَا إلى إعادة إجراء انتخابات، ما أدى إلى قيام وزارة الداخلية الإيرانية بإعادة فرز بعض صناديق الاقتراع، وهو الأمر الذي لم يقبله المرشحان الخاسران. لقد كانت إعادة العد هذه المطلب الأول وربما الأساسي في الأيام الأولى من إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية، فقد كان التركيز من جانب القوى الإصلاحية منصباً على ما يسمونه حماية حق الناخبين وأصواتهم، وهو الأمر الذي لم يحظ من الحكومة

بالاهتمام الذي تريده القوى الإصلاحية التي وضعت بثقلها خلف مير حسين موسوي.

في تلك الأثناء، وأمام التباين الواسع في المواقف بين الحكومة التي ترى أن الانتخابات نزيهة، وقوى التيار الإصلاحي التي ترى أن الانتخابات غير نزيهة، انتقل الجدل والخلاف إلى الشارع، ونزل المعارضون إلى الشارع محتجين على النتائج، عندها فقط يمكن القول، وبكل ثقة، إن الانتخابات الإيرانية الرئاسية العاشرة قد تحولت من فرصة لإعادة توحيد أركان النظام، وتعزيز شرعيته إلى تحدٍّ زاد ويزيد من هذا الانقسام داخل النخبة السياسية الإيرانية، كما طرح للمرة الأولى بعد أي انتخابات سؤال الشرعية حول حكومة الرئيس أحمدي نجاد الذي سيأتي الحديث عنه لاحقاً في هذه الدراسة.

البعد الخارجي للانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة

على غير العادة تميزت الانتخابات الرئاسية العاشرة بأن العامل الخارجي فيها لم يكن حاضراً، مقارنة مع الانتخابات التي كانت تجري سابقاً في إيران. فخلال جولات انتخابية سابقة كانت التصريحات تتعالى من عواصم أوربية أو من العاصمة الأمريكية واشنطن داعمة مرشحاً معيناً ضد آخر، وكان ذلك واضحاً. فعلى سبيل المثال، في الانتخابات الرئاسية السابعة التي جرت عام 1997 وانتهت بفوز الرئيس السابق محمد خاتمي، ثم الانتخابات الثامنة التي أعيد بها خاتمي رئيساً، ثم الانتخابات التاسعة، كان واضحاً أن المزاج العربي الرسمي وربما النخبوي يفضل شخصية معتدلة مثل آية الله رافسنجاني فيها.

ربما كانت هناك رغبة في إعادة انتخاب أحمدي نجاد، لكنها لم تكن معلنة، حتى إنه يصعب اتخاذ تصريحات مباشرة حول هذا الموضوع. ويبدو أن هذا التوجه مرتبط بالتغيرات السياسية الدولية، وتحديداً تولي الرئيس الأمريكي الرابع والأربعين باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، والنظرة التفاؤلية بإمكانية حصول حوار بين طهران وواشنطن في ظل دعوة أوباما لحوار غير مشروط بين طهران وواشنطن. إن عدم وجود بعد خارجي في هذه الانتخابات جعلها، كما أشير سابقاً، انتخابات محلية بامتياز، وبقيت الحالة تلك حتى عندما حاولت إيران التحدث عن دور أمريكي في الانفجار الذي حصل بمسجد للشيعة بمنطقة زاهدان (جنوب إيران)،[22] الذي نفى البيت الأبيض أن تكون للولايات المتحدة أية علاقة به، وهكذا جرت الانتخابات في ظل متابعة دولية دقيقة، لكنها بعيدة عن الزج بنفسها في تلك التطورات.

حتى عندما أعلنت النتائج، وأعلن فوز الرئيس محمود أحمدي نجاد، كان الموقف الغربي والأمريكي برغم عدم سعادته بالنتيجة "محافظاً". لكن النقطة التي بدأ يقوى فيها الحضور الخارجي هي عندما خرج الإيرانيون المعارضون لنتيجة الانتخابات إلى الشوارع، عندها بدأت الأصوات في الغرب تتعالى منتقدة مواقف الحكومة الإيرانية في مواجهة هذه الاحتجاجات. وهنا يلاحظ أن الموقف الخارجي المنتقد لم يكن يقول بعدم نزاهة الانتخابات بشكل مباشر، إنما كان ينتقد أسلوب تعامل الحكومة الإيرانية مع منتقدي هذه النتائج، برغم عدم إخفائه حقيقة مفادها أن النظام السياسي في إيران يواجه مشكلة مشروعية، كما قالت وزيرة الخارجية

الأمريكية هيلاري كلينتون: إن العالم الخارجي المنتقد لما حدث في إيران بعد الانتخابات لا يبدو أن مواقفه ستتغير من إيران.

بناءً على ذلك، عاد الحديث بقوة عن التفاوض بين المجموعة الدولية 5+1 وإيران حول ملفها النووي، كما أن الرئيس الأمريكي كان يدفع باتجاه هذا الحوار، وبحضور أمريكي فاعل، وليس كما كانت عليه الأمور في جولات التفاوض السابقة. لكن هذه الدعوة لم يكتب لها طول البقاء، فالدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر إلى الانتخابات الرئاسية على أنها ستكون عاملاً إيجابياً يساعدها في الخروج من نفق فشل الدبلوماسية المتكرر بشأن برنامج إيران النووي. فخلال الأشهر الستة الأولى من رئاسة أحمدي نجاد الثانية تراجع خيار الدبلوماسية بشكل لافت للانتباه، لكن ذلك لم يكن يعني تقدماً لخيار العمل العسكري؛ بل هي حالة الحيرة السياسية التي يواجهها العالم في التعامل مع الملف الإيراني برمته، ومنه الموضوع النووي.

فحين أعلنت الوكالة الدولية للطاقة عبر مديرها السابق محمد البرادعي مبادرة الاستبدال باليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب (3.5٪) يورانيوم مخصباً (20٪)، عن طريق نقله إلى روسيا للقيام بتخصيبه وإرجاعه إلى إيران، تحدثت المبادرة عن استبدال إيران 70٪ من هذا اليورانيوم، وهو الأمر الذي اعتبره الكثيرون إنجازاً يمكن أن يساعد على المضي في المفاوضات بين إيران والمجموعة 5+1: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، بالإضافة إلى ألمانيا.

وقد أعطت الحكومة الإيرانية انطباعاً إيجابياً حول المبادرة التي هي برمتها مبادرة روسية رفضتها إيران في أواخر عام 2007. ولم ترفض إيران المبادرة تصريحاً، بل ردت عليها باقتراح يتضمن إجراء تعديلات تعكس ما تسميه إيران مخاوفها، وهي مسائل متعلقة بكيفية التسليم، كما اقترحت تسليم كمية 70٪ من 1500 طن على عدد من المرات، بعبارة أخرى تريد إيران أن تتأكد من حصولها على كمية من اليورانيوم المخصب (20٪) تعادل الكمية التي سلمتها قبل تسليم كمية أخرى. وهكذا بدأ شيطان التفاصيل يعصف بالمبادرة، وانتهى الأمر إلى أن تعطي الدول الغربية إيران مهلة انقضت بانتهاء عام 2009.[23]

واللافت للانتباه في كل ما حدث هو انعكاس التطورات الداخلية على مسار الملف النووي، فعندما تحدثت الحكومة الإيرانية بتفاؤل عن مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تلت اجتماع جنيف في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، جاءت الانتقادات من المرشح الخاسر مير حسين موسوي الذي شكك في قدرة الحكومة في الدفاع عما أسماه بمصالح إيران، وتضييع جهود الآلاف من علماء إيران كما يقول موسوي.[24]

وقد انعكس هذا الأمر مباشرة في تشدد الموقف الإيراني الذي استمر على هذه الحال حتى كتابة هذه الدراسة. ولم تتوقف الانتقادات لحكومة أحمدي نجاد في ما يتعلق باحتمالية موافقة الحكومة على إخراج اليورانيوم الإيراني، وهو الأمر الذي رأت فيه شخصيات محافظة تقليدية نوعاً من الغزل مع إيران.[25]

إن من المهم في هذا السياق التذكير بأن موضوع السياسة الخارجية بشكل عام، بما في ذلك الملف النووي والعلاقة مع واشنطن، يعتبر أحد أهم فصول الاختلاف بين القوى المحافظة التقليدية، والقوى المحافظة الجديدة التي ظهرت بقوة مع فوز أحمدي نجاد في عام 2005، والقوى الإصلاحية.

نظرة الإقليم القبلية للانتخابات الرئاسية العاشرة

يجب الاعتراف في البداية أن من الصعب الحديث بصورة مؤكدة عن تلك الانعكاسات من دون النظر بعين التدقيق إلى ما كان يتوقعه الإقليم (وأعني به منطقة الشرق الأوسط خصوصاً والعالم عموماً) من نتيجة هذه الانتخابات.

إن ثمة تصوراً مفاده أن الرغبة كانت لدى الحكومات في المنطقة والدول الغربية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، في حدوث تغيير، وذلك من خلال انتخاب رئيس جديد غير أحمدي نجاد، برغم غياب تصريحات واضحة تبث مثل هذا الكلام. إلا أن هذا لا يقلل من شأن ذلك التصور، فما حدث خلال أربع سنوات ماضية من توتر بين الدول العربية وإيران يعطي مؤشراً على أن لذلك علاقة مباشرة في أداء حكومة الرئيس محمود أحمدي نجاد. وهذا الأمر مرتبط بمقارنة علاقات تلك الدول مع إيران، عندما كان الرئيس السابق محمد خاتمي بالسلطة، حيث كانت العلاقات في أقل مستوى من التوتر إن لم تكن بلا توتر حقيقي.

لقد دفعت المواقف الإيرانية من تطورات إقليمية إلى تعزيز حالة التناقض بين دول فاعلة مثل مصر والمملكة العربية السعودية ودول أخرى من الدول العربية، فعلى سبيل المثال كان التباين واسعاً في المواقف فيما يتعلق

بنتيجة الانتخابات البرلمانية الفلسطينية التي أدت إلى فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بأغلبية المقاعد، وذلك في شباط/ فبراير 2006. ومثال آخر يحمل تبايناً كبيراً يتعلق بحرب عام 2006 بين حزب الله وإسرائيل، ففي حين كانت الدول العربية المذكورة سابقاً تُحمّل حزب الله مسؤولية ما سمي بـ"المغامرة"، ساندت إيران حزب الله إعلامياً وسياسياً، ودفعت بتحميل المسؤولية لإسرائيل وسياستها في المنطقة.

وفيما يتعلق بالتطورات الفلسطينية والضغط المتزايد من جانب المجتمع الدولي على (حماس)، فقد انعكس ذلك في تباين المواقف بين إيران والدول العربية، فالتصور الإيراني كان يركز على شرعية ما جرى، وضرورة دعم حماس، في حين كان الموقف الدولي والعربي المتماهي معه يدفعان باتجاه استجابة حماس لشروط المجتمع الدولي المتعلقة بالاعتراف بإسرائيل قبل الاعتراف بشرعية الانتخابات الفلسطينية.

كل هذا يضاف إليه التباين الحاد بين إيران والدول العربية فيما يتعلق بالدور الإيراني في العراق، فالتصور حول الدور الإيراني مازال سلبياً لدى الدول العربية، وبخاصة لدى المملكة العربية السعودية ومصر والأردن، وهو تصور يصعّب العلاقات بين هذه البلدان وإيران. هذه التطورات التي دفعت بالعلاقات إلى حالة التوتر كانت تؤدي أيضاً إلى تبلور الرغبة في أن يحصل تغيير بالنخبة السياسية من داخل إيران، يأتي بقيادة أكثر مرونة بمواقفها السياسية. والمرونة مرتبطة أيضاً بالقلق المتزايد دولياً وإقليمياً من تطورات البرنامج النووي الإيراني، فالقرار المهم الذي اتخذته حكومة الرئيس أحمدي نجاد فور توليها الحكم في آب/ أغسطس 2005 المتعلق بالعودة عن وقف

تخصيب اليورانيوم، وما تبع ذلك من زيادة كمية اليورانيوم المخصب وزيادة أجهزة الطرد المركزي، كل هذا عزز من تصور الإقليم والعالم بأن التغيير في الرئاسة الإيرانية ربما يكون أحد الأمور التي تغير من السلوك الإيراني.

لقد استندت هذه الرغبة من الإقليم والعالم إلى حالة عدم الرضا عن أداء حكومة الرئيس أحمدي نجاد، فالتقارير التي كانت ترد حول الانتقادات المتزايدة -كما سبقت الإشارة- لأداء الرئيس نجاد وحكومته فيما يتعلق بوضع الاقتصاد الداخلي، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وعدم الاستفادة من الدخل الإضافي الناتج من ارتفاع أسعار النفط، هي أمور في مجملها قد أرسلت نوعاً من الانطباعات بأن هذه الانتقادات المتزايدة والأصوات المتصاعدة داخل النخبة السياسية الإيرانية ستدفع باتجاه تغيير ما في الانتخابات الرئاسية العاشرة.

وهذا لا ينفي بالضرورة أن تلك الدول، سواء الإقليمية أو غير الإقليمية، تعي تماماً أن الرئيس ليس له مطلق الصلاحيات، ولكن ربما كان التصور أن تغييراً ما مثلما حدث في شهر أيار/ مايو 2002 عندما انتخب الرئيس السابق محمد خاتمي، قد يؤثر إيجابياً في تقليل التوتر الإقليمي المرتبط بالعلاقة مع إيران.

مرة أخرى يجب التأكيد أن كل ذلك كان يجري من دون أي تصريح مباشر بالتدخل في هذه الانتخابات الرئاسية الأخيرة لإيران، فقد كانت بعيدة عن تدخلات خارجية، على الأقل حتى اليوم الثاني لإعلان النتائج حينما بدأت التصريحات الغربية والدولية تتزايد حولها.

كان النصف الأول من عام 2009 مهماً لكونه عام الانتخابات في منطقة الشرق الأوسط، فكما هو معروف كانت هناك انتخابات في إسرائيل في شباط/ فبراير 2009، وكانت هناك أيضاً انتخابات لبنانية في أيار/ مايو 2009.

الأمل الذي كان موجوداً لدى الكثيرين في المنطقة هو أن تساعد نتائج هذه الانتخابات على وضع حد لحالة الاحتقان السياسي في منطقة الشرق الأوسط، سواء كان ذلك متعلقاً بالصراع العربي-الإسرائيلي، أو بالوضع اللبناني. لكن نتائج تلك الانتخابات لم تحقق الأمل الذي كان موجوداً، ففي الانتخابات الإسرائيلية نجحت التيارات اليمينية المتطرفة، ونجح بنيامين نتنياهو في تشكيل حكومة إسرائيلية بدا واضحاً أنها أكثر تشدداً في مواقفها السياسية، ولاسيما فيما يتعلق بموضوع التسوية مع فلسطين، والموقف من إيران وبرنامجها النووي. وعليه بدأت حالة من الاحتقان ساهمت نتيجة الانتخابات الإسرائيلية في زيادتها.

أما فيما يتعلق بالانتخابات اللبنانية، فبرغم أن نتيجتها أكدت فوز ما يعرف بتيار الرابع عشر من آذار أو تيار الموالاة وخسارة تيار المعارضة الذي يعتبر حزب الله أحد الفاعلين فيه، وكانت النتيجة التي بدت إيجابية، إلا أن تأخر القوى السياسية اللبنانية في تشكيل حكومة بعد مرور ما يزيد على ثلاثة أشهر، يشير إلى أن الأزمة اللبنانية مازالت تراوح مكانها. ومرة أخرى لم تساعد الانتخابات اللبنانية في تحريك الوضع الإقليمي المتأزم. أضيف إلى ذلك نتيجة الانتخابات الإيرانية التي جاءت، كما سبقت الإشارة، معاكسة تماماً للرغبة المدفونة لدى كثيرين في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

وقد انعكست حالة عدم الارتياح من إعادة انتخاب أحمدي نجاد من خلال النظر إلى موضوع رسائل التهنئة[26] التي ترسل في مثل هذه المناسبات، ولعل قلة عدد الزعماء المهنئين، وتأخير رسائل التهنئة بإعادة انتخاب الرئيس أحمدي نجاد، يعدان مؤشرين على هذه الحالة. لكن الأهم هو: كيف ستنعكس التطورات التي حدثت في إيران بعد الانتخابات الرئاسية على الإقليم والعالم؟

التبعات الداخلية والإقليمية لنتائج الانتخابات الرئاسية العاشرة

التبعات الداخلية

لم تأتِ نتائج الانتخابات الإيرانية كما تشتهيه الدول الإقليمية، كما ذكر سابقاً، لكن ربما تقل أهمية ذلك إذا ما نظرنا إلى انعكاسات ما حدث في إيران بعد الانتخابات، ونظرة الإقليم لها. لقد فجرت نتيجة الانتخابات الإيرانية المفاجأة لدى الإقليم حول طبيعة المشهد السياسي الإيراني، ولاسيما في ظل عدم وجود فهم واضح لإيران والتطورات السياسية فيها. ويمكن الحديث عن المفاجآت التالية:

أولاً: الانقسام الواسع على مستوى النخبة السياسية الحاكمة في إيران:[27] فالتصور الذي كان سائداً منذ عام 1979 هو أن هناك منافسة سياسية بين قوى التيار المحافظ وقوى التيار الإصلاحي، وأن هذه المنافسة مضبوطة سياسياً ومسيطر عليها. لكن ما حدث في إيران بعد الانتخابات

الرئاسية العاشرة هو نقيض ذلك تماماً، فقد أظهرت أن بناءً مختلفاً تماماً قد ظهر، وأن مستوى الاختلاف بين الشخصيات البارزة بين هذه النخب السياسية كان واسعاً. وتكفي الإشارة هنا لما ذكره المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي في الجمعة الأولى[28] بعد الانتخابات، حينما تحدث بشكل واضح عن اختلافات في الرؤية بينه وبين رئيس مجلس خبراء القيادة ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، هاشمي رافسنجاني، مقراً بأن أحمدي نجاد أقرب إليه.

كما انعكس ذلك في استمرار ظاهرة الفرز السياسي، وبخاصة مع تأكيد مقولة إن رافسنجاني، رئيس مجلس صيانة الدستور ورئيس مجلس خبراء القيادة، بدا في مواقفه أكثر قرباً من التيار الإصلاحي، وإن كان قد حاول أن يتراجع، لكنه على الأقل في نظر قوى التيار المحافظ الأقرب والمظلة لقوى التيار الإصلاحي. وفي هذا السياق تجب الإشارة إلى أن قيادات قوى التيار الإصلاحي المتمثلة في المرشح الخاسر مير حسين موسوي، والمرشح الخاسر مهدي كروبي، ورئيس الجمهورية السابق محمد خاتمي، هي بالأساس جزء أساسي من النخبة السياسية، وتبنيها موقفاً بهذا الإصرار يعكس أن هناك انقساماً حقيقياً لدى النخبة السياسية الإيرانية.

لقد كان هذا الانقسام في مجمله مفاجأة كبيرة للإقليم الذي كان يتصور أن إيران هي دولة ثورية أيديولوجية موحدة داخلياً، الأمر الذي ربما يجب أن يدفع تلك الدول إلى أن تعيد قراءة إيران والمشهد الداخلي فيها على نحو جديد ومختلف.

وقد امتد هذا الانقسام لينال تيار القوى المحافظة بشكل عام، من الذين كانوا مؤيدين للرئيس أحمدي نجاد. وربما مع إعادة انتخابه وجدوا أنفسهم في موقف لا يحسدون عليه، إذ بات واضحاً لهم أن الرئيس المنتخب لولاية ثانية لا يعطي اهتماماً لمطالبهم، وربما لأنه لا يهتم كثيراً بالدعم الذي قدموه له. من هنا انتقد هذا التيار الذي يسيطر غالبية أعضائه على مجلس الشورى وبشدة اقتراح الرئيس لثلاث سيدات لتولي مناصب وزارية، إذ وقفت مرجعيات دينية أيضاً ضد هذا الاقتراح. كما أن الرئيس خسر نوعاً من الدعم بسبب تأخره في الامتثال لطلب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي الذي طلب منه عزل رحيم مشائي الذي اختير نائباً للرئيس،[29] إذ نفذ الرئيس هذا الطلب بعد خمسة أيام من رسالة المرشد.

ويبدو أن تحدي الرئيس أحمدي نجاد لقوى التيار المحافظ جعله شبه معزول بين هذه القوى، لكنه يسعى جاداً للمحافظة على قوة موقفه من خلال الاقتراب من القواعد الشعبية، وربما الأهم المحافظة على علاقة طيبة مع المؤسسات العسكرية. ويبدو ذلك جلياً من خلال اختياره لشخصيات ذات سابقة عسكرية، ومن الحرس تحديداً للعمل معه كوزراء؛ الأمر الذي يثير حفيظة بعض القوى المحافظة وقلق التيار الإصلاحي.

الشيء المهم في هذا السياق هو أن الدعم الذي أظهره المرشد الأعلى لإعادة انتخاب الرئيس أحمدي نجاد قد منع عن الرئيس الكثير من موجات النقد التي كان يمكن أن يواجهها من جانب قوى التيار المحافظ. بعبارة أخرى أصبحت حماية المرشد نوعاً من الحصانة للرئيس أحمدي نجاد، بحيث أصبح أي انتقاد له وكأنه انتقاد لشخصية المرشد الذي هو ولي الفقيه. من هنا

وجدت بعض شخصيات التيار المحافظ نفسها مضطرة إلى اختيار نوع من العزلة الاختيارية عن المشهد السياسي في ظل رئاسة أحمدي نجاد الثانية.

إن ظاهرة الانقسام في النخبة السياسية الإيرانية يبدو أنها مرشحة للانتهاء في وقت قريب، بل ربما يجب التذكير هنا أن ثمة نوعاً من التقليد في المشهد السياسي الإيراني، وهو حدوث مثل هذا الانقسام وكأنه نوع من التطور الطبيعي للحياة السياسية. بعبارة أخرى ما حدث عند التيار المحافظ حدث نفسه لدى التيار الإصلاحي، إذ بات واضحاً أن الإصلاحيين انقسموا منذ انتهاء رئاسة محمد خاتمي، فما كان يسمى "جبهة الثاني من خرداد" انقسم فعلياً إلى تيارين بارزين: أحدهما برئاسة شقيق الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، وآخر برئاسة حجة الإسلام مهدي كروبي الذي أسس حزباً سياسياً سماه حزب الاعتدال القومي. وقد ظهرت نتيجة هذا الانقسام في خسارة قوى التيار الإصلاحي الانتخابات الرئاسية التاسعة عام 2005، والانتخابات البرلمانية عام 2008، وكذلك الانتخابات الرئاسية العاشرة عام 2009.

ثانياً: إن الانقسام المشار إليه لم ينل فقط النخبة السياسية، بل تجاوز ذلك إلى المرجعيات الدينية: فما حدث بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة أحدث نوعاً من المفاجأة المرتبطة بارتفاع أصوات بعض المرجعيات مثل: آية الله عبدالكريم موسوي أردبيلي، وآية الله منتظري (الذي توفي في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2009)، وآية الله صانعي، وآية الله مكارم الشيرازي،[30] الذين لم يترددوا في انتقاد الإجراءات التي تمت في مواجهة اعتراضات الذين خسروا الانتخابات، بل إنهم عمدوا إلى عقد اجتماعات ليلية للتباحث حول خطورة تطور الأحداث الداخلية،[31] ولم يخفوا انتقادهم للطريقة الأمنية التي

تمت فيها معالجة الأمور. ما يعتبر مؤشراً على امتداد حركة النقد لما يحدث داخل إيران في السنوات القليلة الماضية.

إن مبرر هذه المرجعيات في إبداء عدم الارتياح لا يبدو واضحاً؛ أي أنهم لا يذكرون صراحة الدافع وراء هذا الانتقاد، لكن قد يعود الأمر إلى قلقهم من أن يدفع النظام برمته ثمناً للتأييد الذي وجهه للرئيس أحمدي نجاد، وربما تطرح هذه الشخصيات أيضاً تساؤلاً حول ما جدوى أن يضع النظام نفسه في مخاطرة داخلية وخارجية، ويساند إعادة انتخاب الرئيس، وبخاصة مع استمرار حالة الانتقاد للسياسات التي ينفذها الرئيس، سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.

هذا الانقسام في المرجعيات يبدو أيضاً مهماً؛ لأنه يطرح سؤالاً متعلقاً بتعطيل مؤسسة مثل مجلس خبراء القيادة، والذي من أهم مسؤولياته مراقبة أداء المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، وقد تحدث كل من آية الله دستغيب، عضو مجلس خبراء القيادة، عن هذا الأمر، كما تبعه في طرح الموضوع نفسه آية الله الزنجاني.[32] وهو الأمر الذي يبدو أنه غير قابل للحدوث في ظل قدرة المرشد الأعلى على تعزيز نفوذه الداخلي من خلال المؤسسة العسكرية، ومن خلال موقعه السياسي بوصفه مرشداً أعلى ووليا للفقيه.

اللافت للانتباه في سياق الحديث عن موضوع ولاية الفقيه وتولي المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي هو بروز أصوات تؤكد أن إيران لا يوجد فيها مرجعية دينية يمكن أن تتولى منصب ولي الفقيه أفضل من ولي الفقيه الحالي علي خامنئي.[33] مثل هذه الدعوة ربما يعكس نوعاً من الرد على الهمس

الذي بدأ بعد الانتخابات وأشار إلى عدم حيادية المرشد الأعلى، وهو الأمر الذي دفع للحديث عن ضرورة تدخل مجلس خبراء القيادة كما أشير سابقاً.

ثالثاً: تبدو إيران في ظل حكومة الرئيس أحمدي نجاد الثانية أكثر توجهاً نحو المؤسسة العسكرية: فقد أصبح الاعتماد على شخصيات من تلك المؤسسة أكثر وضوحاً، وهو أمر ليس بجديد، لكن الجديد فيه اتكاء حكومة الرئيس أحمدي نجاد على هذه الشخصيات بشكل كبير، انطلاقاً من إيمان الرئيس الإيراني بأن المنتمين للمؤسسة العسكرية الإيرانية، ولاسيما الحرس الثوري وقوات التعبئة، هم الأشد ولاءً وانتماء للنظام الإسلامي. ويزيد من هذا الاعتقاد التعبئة المطلقة للمرشد الأعلى علي خامنئي بوصفه ولياً للفقيه.

يتضح أن انتقاد المرجعيات المشار إليها قد دفع بها إلى واجهة الأحداث، وأصبحت هي المستهدفة من الجهات التي يتم انتقادها. وفي هذا السياق ذُكر أن مكاتب آية الله علي محمد دستغيب وآية الله صانعي قد تعرضت للهجوم والتخريب، وهو الأمر الذي يبدو أن فيه رسالة سياسية للرجلين، وقد بدا واضحاً صمت الحكومة الإيرانية حيال ما حدث وفق المصادر الإيرانية. ربما يعد هذا الأمر مؤشراً على عمق الأزمة السياسية التي نالت مؤسسة المرجعية وشخوصها، وبشكل ربما يكون الأول من نوعه خلال ثلاثين عاماً من عمر الجمهورية الإسلامية.[34]

الأمر الآخر في هذا السياق هو ما صدر عن هيئة مدرسي الحوزة العلمية في قم، التي أعلنت تأييدها لإعادة انتخاب الرئيس أحمدي نجاد لفترة رئاسية ثانية، من قرار حول سلب صفة المرجعية عن آية الله صانعي. إذ

أصدرت الهيئة برئاسة محمد يزدي، رئيس السلطة القضائية الأسبق، ما أسمته مراجعة لشروط المرجعية المتعلقة برجل الدين صانعي بناء على أسئلة متكررة من المقلدين، وبعد المراجعة للفتاوى التي يصدرها تم اتخاذ القرار بشأن مرجعيته.

في إيران ينظر إلى هذا القرار على أنه قرار سياسي، ولاسيما أن صانعي كان الأقرب مع منتظري وآخرين للقوى الإصلاحية المعترضة. لكن الأهم ربما يكون ما يتردد من تدخل للمؤسسة العسكرية المتمثلة بالحرس الثوري، إذ تشير مصادر القوى الإصلاحية إلى أن الحرس قد تبين له في الأزمة الأخيرة تعاظم الفجوة بين المرجعية الدينية ومؤسسة ولاية الفقيه المتمثلة في المرشد الأعلى علي خامنئي، الأمر الذي يضعف تلك المؤسسة، ويقلل الولاء لها. من هنا تسعى المؤسسة العسكرية لمواجهة المرجعيات الدينية التي تغذي مثل هذه الفجوة من خلال إثارة التساؤلات حول مدى أهليتهم الفقهية.[35]

إن المواجهة التي تبعت الانتخابات الرئاسية الإيرانية لم يحسمها، في الحقيقة، سوى المؤسسة العسكرية والأمنية. ونقصد بالحسم هنا الحد من خروج المعترضين إلى الشوارع، والذين أصبحت حركتهم نوعاً من شبكة حراك اجتماعي تعرف بـ"طريق الأمل الخضراء"، كما سماها مير حسين موسوي، وذلك في إشارة إلى استمرار حالة الاحتجاج كلما تهيأت الفرص حتى يطبق القانون، كما يرى موسوي.

وتؤكد خطوة موسوي - بالضرورة - عدم إنهاء حالة الاحتجاج الداخلي الموجودة لدى المعترضين، وهو أمر قد يعود إلى رغبة المعترضين

والمحتجين على نتائج الانتخابات، إلى تحقيق أهدافها قبل أن يتم دفنها. كما أنها تعني أيضاً خروجها عن الاعتراض فقط على نتيجة الانتخابات لتتوسع إلى ما أسماه "ارتفاع سقف التوقعات والمطالبات لدى المحتجين".[36]

وقد بدا ذلك واضحاً من تكرار حركات الاحتجاج في أعقاب وفاة آية الله منتظري، وقد تحوّلت جنازته إلى مظهر من الاعتراض، حيث أضيفت أعداد من المعتقلين إلى أولئك الذين اعتقلوا من قبل. وقد بدت الحالة الأمنية التي فرضت على التشييع واضحة، وكذلك منع المراسم التقليدية التي تجري وفق التقاليد الشيعية. وبعد وفاة منتظري بأيام صادفت مناسبة عاشوراء التي تعتبر مناسبة خاصة عند الشيعة، وتكررت حالة الاحتجاج التي واجهتها الحكومة بقبضة أمنية شديدة انتهت وفق الحكومة بمقتل 8 أشخاص واعتقال أكثر من 400 آخرين.

في هذا السياق، من المهم التذكير بأن استمرار حركة الاحتجاج، برغم القبضة الأمنية القوية، قد يشير إلى صلابة حركة الاحتجاج من جانب، ومن جانب آخر تشكل ورقة ضغط وانتقاد للحكومة الإيرانية، سواء من الداخل أو من الخارج، وتشير بشكل أو بآخر إلى ما تمكن تسميته "عسكرة المشهد السياسي الإيراني".

لقد بات واضحاً أن حكومة الرئيس أحمدي نجاد موسومة من خصومها بأنها حكومة للعسكر، وهو أمر جعل المعارضين لها يضيفون مزيداً من الشكوك حول شرعية تلك الحكومة، ويعطي مبرراً إضافياً لمعارضيها في

الاستمرار في انتقادها، والتشكيك في قدرتها على القيام بواجباتها في الميادين السياسية والاقتصادية.

لقد ظهر في الأشهر التي تلت الانتخابات حالة الهجوم التي شنتها قيادات عسكرية على أولئك المنتقدين لتعاظم دور المؤسسة العسكرية، فها هو محمد علي جعفري، قائد الحرس الثوري، يدعو إلى اعتقال ومحاسبة كل من الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، والمرشحين الخاسرين في الانتخابات الرئاسية العاشرة، مير حسين موسوي، ومهدي كروبي. وهي إشارة لم تكن الوحيدة التي يتعالى فيها صوت المؤسسة العسكرية حول التطورات التي تشهدها إيران بعد الانتخابات.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى رسالة رد من آية الله منتظري إلى قيادات سياسية إيرانية تحدث فيها عما أسماه "الولاية العسكرية"، وأنها حلت مكان "الولاية الدينية"،[37] وهي إشارة تبدو واضحة إلى وجود نوع من الاقتناع حتى لدى المرجعيات بتعاظم قوة العسكر في المشهد السياسي الإيراني. ويجدر القول هنا إن قيادات في الحرس الثوري وقوات التعبئة كانت قد أشارت إلى رغبتها في رؤية الرئيس أحمدي نجاد رئيساً لفترة ثانية، وذلك عبر تصريحات ترددت في شهري آذار/ مارس، ونيسان/ إبريل 2009.

قد يكون المهم ما يمكن أن تتركه أزمة المرجعية في الداخل الإيراني على الخريطة الشيعية في منطقة الشرق الأوسط برمتها. إذ ليس واضحاً حتى إعداد هذه الدراسة حجم التأثير، لكن ما يمكن قوله هو أن شعوراً بالقلق يسودها، ولاسيما في ظل إشارات عن تواصل المرجع الديني آية الله

السيستاني مع مرجعيات دينية داخل إيران، فهناك حديث يتم تداوله حول ضرورة التفات المرجعيات في داخل إيران إلى تبعات ما يحدث، وكأن الأمر أشبه ما يكون بتوجيه الانتباه والتحذير من تبعات سيئة.

الأمر الآخر المهم في هذا السياق هو عودة الحديث عن مدى استقلال مؤسسة المرجعية عن الحكومة والسياسة بشكل عام، وهو ما يبدو أنه سيكون موضوع جدل ونقاش لدى الشيعة في الأعوام القليلة المقبلة.

التبعات الإقليمية والدولية

مع تولي الرئيس أحمدي نجاد ولايته الثانية كان واضحاً أن التحدي الداخلي وحالة الانقسام غير المتوقفة ليسا فقط هما التحديين اللذين يواجهها، فالأزمة مع المجتمع الدولي، وتحديداً المجموعة الدولية 5+1 تبين أن هذه الدول كانت راغبة في عدم عودة الرئيس أحمدي نجاد للحكم. ومع عدم وجود تصريح مباشر حول هذا الأمر، فإن الانطباع الذي خرج به كاتب هذه الدراسة من خلال حديثه مع مسؤولين أوربيين يشير إلى أن هذه الرغبة كانت قائمة، وكان يغذيها الأمل في إيجاد حل دبلوماسي لأزمة الملف النووي الإيراني، ولاسيما في ظل الفضاء السياسي الجديد الذي وجد بعد فوز الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

هذه الآمال لم تتحقق، فالانتخابات الإيرانية التي كان ينظر إليها بوصفها فرصة قد تأتي بالتغيير، تحولت في الحقيقة، إلى تحدٍّ من نوع جديد للغرب، فالضغوط الداخلية على الرئيس تحولت إلى دافع له للتشدد أكثر في

سياسته نحو البرنامج النووي، وربما يكون الأهم هو الإصرار على مسألة تخصيب اليورانيوم داخل إيران باعتبارها مسألة سيادة.

هذا الموقف كان يتوقع أن يتغير ولو جزئياً بعد اقتراح الوكالة الدولية بنقل 70٪ من اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب (3.5٪) إلى روسيا ثم فرنسا لرفع مستوى تخصيبه إلى (20٪)، ثم إعادته إلى إيران ليتم استخدامه في محطات توليد الطاقة الإيرانية. هذا المقترح أعقبته حالة من التفاؤل في أن انفراجاً ما يلوح بالأفق، لكن شيطان التفاصيل خرج من قمقمه ليعيد الجميع إلى المربع الأول، فإيران التي تنظر بعين الشك والريبة للموقف الروسي يبدو أنها غير مستعدة لأن تقبل بإعطاء روسيا هذا الدور، وبخاصة في ظل التأجيل المتكرر لتشغيل مفاعل بوشهر، وكذلك التأجيل المتكرر، أو ربما عدم الرغبة في تزويد إيران بنظام دفاع جوي (S300)، وهو النظام الذي تراه إيران ضرورياً لحماية منشآتها النووية في حال مهاجمتها، سواء من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة.

ينطبق الشك والريبة نحو روسيا على فرنسا أيضاً، إذ تعتبرها إيران غير ملتزمة باتفاقياتها السابقة المتعلقة بالاستثمار الفرنسي في إيران، ولاسيما في ظل إلزام الحكومة الفرنسية للشركات الفرنسية بعدم الاستثمار في إيران، وتهديدها بأن الحكومة الفرنسية لن تكون مسؤولة عن أي تبعات تحدث لهذه الشركات إذا ما استمرت في التعامل مع إيران.

إن حكومة الرئيس أحمدي نجاد باتت أكثر تصلباً بالنسبة للغرب، وهو أمر خلط الأوراق الإقليمية والدولية، وهذا التصلب في الموقف الإيراني

يجعل نظرية الرئيس الأمريكي باراك أوباما في استخدام القوة الناعمة أو الدبلوماسية لحل معضلة الملف النووي الإيراني تتعرض لاختبار حقيقي، وبخاصة في ظل التزام واشنطن بالعمل مع الدول الأخرى بشكل تشاركي وليس من واقع الإملاء على تلك الدول.

لقد دفع الحديث حول تخصيب اليورانيوم الإيراني في الخارج أو مقايضته بيورانيوم عالي التخصيب (20٪) إلى موجة من الانتقادات –كما أشرت– من جانب المرشحين الخاسرين في الانتخابات الرئاسية: مير حسين موسوي، ومهدي كروبي، مذكرين أن الرئيس الذي يواجه مشكلة مشروعية في الداخل لا يستطيع الدفاع عن حقوق إيران، كما تراها تلك القوى. ولعل الجدل الداخلي حولها بين القوى الإصلاحية وحكومة الرئيس أحمدي نجاد قد يشكل عاملاً إضافياً زاد من تشدد حكومة الرئيس أحمدي نجاد.

ويذكر هذا الأمر بالموقف الذي اتخذه الرئيس أحمدي نجاد عندما تولى رئاسته الأولى في آب/ أغسطس 2005، إذ أوقف العمل بالقرار الذي اتخذته حكومة الرئيس السابق محمد خاتمي، المتعلق بوقف تخصيب اليورانيوم لفترة محدودة. لقد كان موقف حكومة الرئيس أحمدي نجاد الأولى بالنسبة للغرب إيذاناً ببدء مرحلة من التصعيد، ولعل ما حدث بعد ذلك تأكيد على هذا التصعيد، فقد واجهت إيران أربع حزم من العقوبات الاقتصادية الأممية (1696، 1737، 1747، 1835) في ظل رئاسة أحمدي نجاد الأولى، لكنه في الوقت نفسه كان واضحاً أيضاً أن إيران زادت من أعداد أجهزة الطرد المركزي، كما استكملت بناء منشأة فرودو قرب قم التي لم يكشف النقاب عنها إلا في أيلول/ سبتمبر 2009.

ما حدث من تصعيد في رئاسة أحمدي نجاد الأولى مرشح لأن يتكرر في رئاسته الثانية، فالتقرير الذي أصدرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 حول البرنامج النووي يزيد من احتمالات التصعيد، فهو يعزز بوضوح حالة الشك والريبة حول برنامج إيران النووي من وجهة النظر الغربية، وهو أمر سيدفع تلك الدول للتحالف بشكل أقوى لمواجهة طموحات إيران النووية. وفي هذا السياق يجب التذكير بتأثير تغير الموقف الروسي على مستقبل مسيرة أزمة الملف النووي، وما يمكن أن تؤول إليه أزمة الملف النووي الإيراني.

إن القرار الذي اتخذه الكونجرس الأمريكي المسمى (R. 2194) والمتعلق بفرض عقوبات على الشركات التي تزود إيران بالبنزين،[38] وتم التصويت عليه بأغلبية، قد يمثل المرحلة الجديدة من التصعيد بين إيران والمجتمع الدولي، فالحديث يدور عن تطوير القرار ليصبح قراراً أممياً كالقرارات السابقة، لكن لا يبدو أن هناك اتفاقاً بعد على ذلك. ويتضح أن هناك بديلاً آخر تعتقد المجموعة بنجاعته، وهو عقوبات على المؤسسة العسكرية، وعلى القيادات السياسية الإيرانية. ويقوى هذا الاعتقاد بسبب الربط الذي تقوم به الدول الغربية بين حركة الاحتجاج التي تلت الانتخابات وبين دور المؤسسة العسكرية في السيطرة عليها.

وفي سياق متصل، ليست علاقة إيران مع الإقليم، ولاسيما الشرق الأوسط العربي، على ما يبدو، في أحسن أحوالها، فالقلق مما حدث في إيران بعد الانتخابات كان واضحاً، لكن القلق الأكبر كان من تبعات ذلك الأمر، إذ إن دول الشرق الأوسط العربية (باستثناء سورية ولبنان) ربما شأنها شأن

الدول الغربية، كانت تأمل في أن يتغير الموقف الإيراني بما يتعلق بالبرنامج النووي في أن تدفع الأزمة الداخلية إيران إلى الانكفاء داخل حدودها، وأن يقل حضورها في الملفات الإقليمية مثل: العراق، وفلسطين، ولبنان، وهو أمر يبدو أنه غير مرشح للحدوث بالكيفية التي تتوقعها إيران من العرب.

وبرغم التراجع الملحوظ للدور الإيراني في العراق، ولاسيما بعد وفاة رئيس المجلس الأعلى للشيعة بالعراق عبدالعزيز الحكيم، وتولي ابنه عمار رئاسة المجلس من بعده الذي يعرف بقربه من الولايات المتحدة، فإن التراجع الأمني الذي حدث في العراق خلال الأشهر القليلة بعد تولي الرئيس أحمدي نجاد الرئاسة الثانية نسب إلى سورية، فتحولت الأزمة إلى خصومة بين سورية والعراق بسبب اقتناع الحكومة العراقية بوجود دور سوري في التفجيرات التي حدثت في بغداد صباح يوم 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2009.

وقد انعكست حالة قلق بعض الحكومات العربية مما يحدث في إيران من خلال تأخر زعمائها في تقديم رسائل التهنئة للرئيس أحمدي نجاد بمناسبة فوزه برئاسة ثانية. وكان هذا التأخير مقصوداً حتى تنجلي غمامة الموقف السياسي الداخلي في إيران. ووفقاً للمعلومات المتوافرة، فإن عدد الزعماء العرب الذين بعثوا برسائل تهنئة للرئيس أحمدي نجاد لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

لقد كان أول مؤشر على احتفاظ إيران بحضورها السياسي هو تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في لبنان التي يعتقد أن وساطة قطرية وسورية كانت

وراءها، فالمتابع للشأن الشرق أوسطي يجد بوضوح تأثير تلك التفاعلات السياسية غير المعلن عنها في انفراج أزمة أو ظهور أزمة أخرى، ففي حين تمت تسوية معضلة تشكيل الحكومة اللبنانية ظهرت أزمة الحوثيين مع الحكومة اليمنية، فالأزمة التي تبدو داخلية بين الحكومة وجماعة الحوثي تحولت في حربها السادسة لتصبح أزمة إقليمية تختصر في تفاعلاتها مع إيران والمملكة العربية السعودية.

وهذه الأزمة التي مازالت تتفاعل، فيها إشارة إلى دور الإيرانيين في دعم الحوثيين، ولاسيما الدعم المالي. إذ توجد إشارات على وجود تحويلات مالية عن طريق دولة ثالثة ذهبت إلى شخصيات حوثية، وهو أمر يصعب إثباته. لكن الأمر الذي لا يشار إليه في هذا السياق هو ما ترى فيه دول إقليمية من دعم إعلامي للحوثيين من خلال عدم وصفهم بالمتمردين،[39] وكذلك التعاطف الذي وجهته بعض المرجعيات مع الحوثيين.

إن الحديث عن الدور الإيراني في أزمة الحوثيين كان قد تزامن أيضاً مع تصريحات أدلى بها رئيس اليمن الجنوبي السابق علي سالم البيض، حيث دعا فيها لتدخل أطراف إقليمية لحل الأزمة بما في ذلك إيران،[40] ما أثار حفيظة الحكومة اليمنية وأطراف عربية، ولاسيما المملكة العربية السعودية.

واندلعت الحرب الكلامية في وسائل الإعلام بين إيران والمملكة العربية السعودية حول دعوة المرشد الأعلى في إيران الحجاج الإيرانيين بإتمام مراسم البراءة من المشركين، وهو الأمر الذي رأت فيه المملكة العربية السعودية تسييساً للحج، ثم ما أعقب ذلك من مواجهة السعودية لمن

تسميهم المتسللين من الحوثيين إلى داخل أراضيها، ما أثار انتقادات إيران التي اعتبرت مهاجمة الحوثيين أمراً غير مبرر، داعية المملكة العربية السعودية إلى ممارسة دور الوسيط النزيه.[41]

كل هذه التطورات في نصف السنة الأولى من الرئاسة الثانية لأحمدي نجاد تعطي مؤشراً غير إيجابي على مسيرة علاقات إيران مع محيطها العربي. من هنا، فإنه في ظل تطورات الموقف في اليمن والحرب الكلامية المستعرة، فإنه لا يوجد مؤشر على احتمالية انجلاء غيمة الخصومة في وقت قريب، وبخاصة في ظل التأجيل المتكرر لزيارة وزير الخارجية الإيراني لكل من الرياض وصنعاء.

الخاتمة

إن الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة تشكل علامة فارقة في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فمفردات الاختلاف والخصومة السياسية والانقسام تجد نفسها راسخة في المشهد السياسي الإيراني بعد تلك الانتخابات، كما أن تفشي آثار ذلك الانفصال تبدو متجاوزة للنخبة السياسية لتصل إلى المرجعية الدينية الشيعية التي كثيراً ما حاولت أن تنأى بنفسها عن تفاعلات المشهد السياسي.

وقد يعطي تعاظم دور المؤسسة العسكرية، عبر زيادة نفوذ الشخصيات القادمة منها، وعبر إعطائها المجال لأن تكون حاضرة بشكل أكبر في المشهد الاقتصادي والسياسي الإيراني، مؤشراً إلى زوال الحدود الفاصلة بين ما هو

سياسي وما هو عسكري في النظام السياسي الإيراني، وهو الأمر الذي بدأ بزوال الحدود بين ما هو سياسي وما هو ديني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لقد تحولت هذه التطورات إلى معضلات يبدو أنها ستلقي بظلالها على المشهد السياسي الإيراني إلى أجل غير مسمى. إن تحول التيار الإصلاحي إلى حركة اعتراض اجتماعي لا تمس بالأحوال السياسية للنظام، سيضعف من محاولات وأدها إذا ما بقيت بصورة سلمية.

ولكن هناك خوفاً من خروج الأمور عن نطاق السيطرة، بحيث ينقاد المجتمع إلى نوع من الاحتجاج مستخدماً أدوات العنف، وهو أمر يبدو أن النظام السياسي الإيراني غير راغب في حدوثه. ولعل عدم المساس بقيادات مثل مير حسين موسوي، ومهدي كروبي، اللذين قادا حركة الاحتجاج، مؤشر إلى محاولة النظام السياسي حفظ الأمور في إطار السيطرة.

لقد دفعت التطورات السياسية الداخلية الإيرانية حكومة الرئيس أحمدي نجاد إلى إبداء نوع من التشدد في موقفها من البرنامج النووي الإيراني، وهو تشدُّد لا يبدو أن قرار عقوبات أممي سيوقفه، بل على العكس، ربما يؤدي إلى عدم تعاون إيران مع المجتمع الدولي، ولاسيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو الأمر الذي لا تتمناه أي من قوى 5+1.

إن حضور إيران الإقليمي في ملفات ساخنة، مثل لبنان والعراق وفلسطين وحتى اليمن، مرشح للتراجع التكتيكي، حتى وإن بقيت

التصريحات والبيانات بشأنها كما هي. كما أن من غير المتوقع كذلك أن تحدث أي تغيرات جوهرية في أداء السياسة الخارجية الإيرانية في ما يتعلق بعلاقاتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وبخاصة ما يتعلق بالجزر الثلاث.

وستكون إيران غير مرتاحة لما تم نشره في واشنطن عبر صحيفة نيويورك تايمز[42] عن نية واشنطن التسريع في نصب أنظمة دفاع جوي متقدمة في أربع دول خليجية هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، ودولة الكويت. والسبب في ذلك أن الخطة الأمريكية ترد على محاولات إيران التقارب مع دول الخليج وتعزيز مقولة إن الأمن في الخليج هو مسؤولية الدول الموجودة على أطرافه وليس الولايات المتحدة.

وقد يعطي هذا مؤشراً إلى فتور أكثر في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد يعكس التحذير الذي أطلقه رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، علي لاريجاني، لدول الجوار الإيراني العربية حتمية حدوث مثل هذا الفتور.[43]

إن الصورة الكلية للنظام السياسي بإيران تأثرت سلبياً بما حدث في الانتخابات العاشرة، كما أن الاتهامات التي وجهتها المعارضة حول التزوير وطرح أزمة المشروعية بشأن رئاسة أحمدي نجاد، والانقسام الحاد بين مرجعيات دينية وتزايد الأصوات المنتقدة لأداء النظام السياسي في إيران، كلها عوامل تلقي بظلالها على صورة إيران لدى كثير من الدول والشخصيات، ليس فقط بالمنطقة العربية بل في بقاع أخرى من العالم، كما تلقي بظلالها على سياساتها الخارجية كذلك.

من هنا يجب النظر بجدية إلى التأثير الذي تركته الأحداث التي تلت الانتخابات على صورة إيران، وهو تأثير سينعكس، ولو تدريجياً، على سياسة إيران الخارجية.

أخيراً إن الحديث عن مستوى تراجع للدور الإيراني في الملفات الإقليمية، سيعتمد على مستوى الدور الذي يمكن أن تلعبه أطراف إقليمية أخرى، ولعل المثال التركي جدير بالاهتمام في هذا السياق، ولاسيما قدرته على اختراق بعض الملفات التي تعد إيران نشطة فيها بطريقة تبدو أكثر مقبولية في الإقليم والعالم.

الجدول (1)

الانتخابات التي جرت في إيران منذ قيام الثورة وحتى عام 2009

الرقم	الانتخابات	تاريخ الانعقاد	المنتخبون	المشاركون في الانتخابات	%	المرشحون*	المتنافسون**	عدد الفائزين
1	الاستفتاء على تغيير النظام	30 و31 آذار/ مارس 1979	20,857,391	20,440,108	98.00	-	-	-
2	مجلس الخبراء ينتهي من وضع الدستور	3 آب/ أغسطس 1979	20,857,391	10,784,932	51.71	428		73
3	الاستفتاء حول دستور الجمهورية الإسلامية	2 و3 كانون الثاني/ يناير 1979	20,857,391	15,690,142	75.23	-		-
4	انتخابات رئاسة الجمهورية الأولى	25 كانون الثاني/ يناير 1980	20,993,643	14,152,887	67.42	124	8	1
5	انتخابات مجلس الشورى (البرلمان) الأولى	14 آذار/ مارس 1980	20,857,391	10,875,969	52.14	3694		270
6	انتخابات رئاسة الجمهورية الثانية	24 تموز/ يوليو 1981	22,687,017	14,573,803	64.24	71	4	1
7	انتخابات رئاسة الجمهورية الثالثة	2 تشرين الأول/ أكتوبر 1981	22,687,017	16,847,717	74.26	45	4	1
8	انتخابات مجلس خبراء القيادة الأولى	10 كانون الثاني/ يناير 1982	23,277,871	18,013,061	77.38	168		82
9	انتخابات مجلس الشورى (البرلمان) الثانية	15 نيسان/ أبريل 1984	24,143,498	15,607,306	64.64	1592		270
10	انتخابات رئاسة الجمهورية الرابعة	16 آب/ أغسطس 1985	25,993,802	14,238,587	54.78	50	3	1
11	انتخابات مجلس الشورى (البرلمان) الثالثة	8 نيسان/ أبريل 1988	27,986,736	16,714,281	59.72	1999		270
12	انتخابات رئاسة الجمهورية الخامسة	28 تموز/ يوليو 1989	30,139,598	16,452,677	54.59	80	2	1
13	الاستفتاء على مراجعة الدستور	28 تموز/ يوليو 1989	30,139,598	16,428,976	54.51	-		-
14	انتخابات مجلس خبراء القيادة الثانية	8 تشرين الأول/ أكتوبر 1990	31,280,084	11,602,613	37.09	180		83

الرقم	الانتخابات	تاريخ الانعقاد	المنتخبون	المشاركون في الانتخابات	%	المرشحون*	المتنافسون**	عدد الفائزين
15	انتخابات مجلس الشورى (البرلمان) الرابعة	10 نيسان/ أبريل 1992	32.465.558	18,767,042	57.81	3233		270
16	انتخابات رئاسة الجمهورية السادسة	11 حزيران/ يونيو 1993	33,156,055	16,796,787	50.66	128	4	1
17	انتخابات مجلس الشورى (البرلمان) الخامسة	8 آذار/ مارس 1996	34,716,000	24,682,386	71.10	8365		270
18	انتخابات رئاسة الجمهورية السابعة	23 أيار/ مايو 1997	36,466,487	29,145,754	78.93	238	4	1
19	انتخابات مجلس خبراء القيادة الثالثة	23 تشرين الأول/ أكتوبر 1998	38,550,597	17,857,869	46.32	396		86
20	انتخابات المجالس المحلية الأولى	26 شباط/ فبراير 1999	36,739,982	25,668,739	64.42	300.000	-	-
21	انتخابات مجلس الشورى (البرلمان) السادسة	18 شباط/ فبراير 2000	38,726,431	26,082,157	67.35	6853		290
22	انتخابات رئاسة الجمهورية الثامنة	8 شباط/ فبراير 2001	42,170,230	28,081,930	66.59	814	10	1
23	انتخابات المجالس المحلية الثانية	28 شباط/ فبراير 2003	41.127.547	20,235,898	49.2	200.000	-	4828 51 104709
24	انتخابات مجلس الشورى (البرلمان) السابعة	20 شباط/ فبراير 2004	46,351,032	23.734,677	51.21	8300	4552	290
25	انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة/ الدورة الأولى	17 حزيران/ يونيو 2005	46,786,418	29,400,857	62.84	1014	7	-
	انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة/ الدورة الثانية	24 حزيران/ يونيو 2005	46,786,418	27.958,931	59.76	2	2	1
26	انتخابات مجلس الشورى (البرلمان الثامنة/ الدورة الأولى + الثانية)	14 آذار/ مارس، 25 نيسان/ أبريل 2008	48,789,890	23,675,434	46.90	7200	4989	290
27	انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة	12 حزيران/ يونيو 2009	46,250,000	39,160,190	84	475	4	1

الجدول أعلاه معد على أساس تجميع الأرقام المتوفرة للانتخابات التي حصلت في إيران سواء من وزارة الداخلية الإيرانية أو من وسائل إعلام إيرانية ناطقة بالفارسية.

* أسماء المسجلين قبل تدخل مجلس صيانة الدستور.

** الذين صادق مجلس صيانة الدستور على أهليتهم لخوض الانتخابات.

الجدول (2)

دورات انتخاب رئاسة الجمهورية في إيران

الدورة الانتخابية	تاريخ انعقادها	عدد المرشحين*	عدد المتنافسين**	نسبة التصويت	الرئيس المنتخب
الأولى	25 كانون الثاني/ يناير 1980	124	95	٪67.4	أبوالحسن بني صدر
الثانية	24 تموز/ يوليو 1981	71	4	٪64.2	محمد علي رجائي
الثالثة	2 تشرين الأول/ أكتوبر 1981	44	4	٪74.2	علي خامنئي
الرابعة	1985	50	3	٪54.7	علي خامنئي
الخامسة	28 تموز/ يوليو 1989	79	2	٪54.6	هاشمي رافسنجاني
السادسة	11 حزيران/ يونيو 1993	128	4	٪50.5	هاشمي رافسنجاني
السابعة	23 أيار/ مايو 1997	238	4	٪79.9	محمد خاتمي
الثامنة	8 حزيران/ يونيو 2001	814	10	٪66.6	محمد خاتمي
التاسعة/ الجولة الأولى	17 حزيران/ يونيو 2005	1014	8	٪62.4	هاشمي رافسنجاني ومحمود أحمدي نجاد
التاسعة/ الجولة الثانية	24 حزيران/ يونيو 2005	2	2	٪59.8	محمود أحمدي نجاد
العاشرة	12 حزيران/ يونيو 2009	475	4	٪63	محمود أحمدي نجاد

المصدر: وزارة الداخلية الإيرانية.

* أسماء المسجلين قبل تدخل مجلس صيانة الدستور.

** الذين صادق مجلس صيانة الدستور على أهليتهم لخوض الانتخابات.

الهوامش

1. انظر المادة (6) من الدستور الإيراني:

«في الجمهورية الإسلامية، يتم إجراء انتخابات بمشاركة شعبية مباشرة لإدارة شؤون البلاد، بما في ذلك انتخاب رئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وأعضاء مجلس خبراء القيادة وأعضاء المجالس البلدية، كما تجرى الاستفتاءات للبت في قضايا محددة نص عليها الدستور».

http://www.iranonline.com/iran/iran-info/Government/constitution-1.html

2. للمزيد حول أهمية فكرة الانتخابات في إيران بعد قيام الجمهورية الإسلامية انظر:

http://www.ido.ir/a.aspx?a=1386121302

3. انظر:

http://www.iranonline.com/iran/iran-info/Government/constitution-9-1.html

4. انظر:

http://www.iranchamber.com/government/laws/constitution_ch09.php

5. انظر:

http://www.iranonline.com/iran/iran-info/Government/constitution-9-1.html

6. للمزيد انظر المادة (2) من قانون انتخابات رئاسة الجمهورية في إيران، موقع وزارة الداخلية الإيرانية:

http://www.moi.ir/Portal/Home/ShowPage.aspx?Object=Instruction&CategoryID=c2cf29ae-2e8e-4319-a926-1e311d44c6d1&WebPartID=047d863f-3208-4565-b655-95e0b262749f&ID=305b0456-c974-4a68-9d6b-3b3f1f82ac20

7. انظر:

http://www.iranchamber.com/government/laws/constitution_ch06.php

8. في الانتخابات الرئاسية التاسعة سُمح للإصلاحيين بالمشاركة بتدخل من المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، الأمر الذي يرى الإصلاحيون أنه لم ينفعهم بل عزز من خسارتهم،

وبالنسبة للانتخابات البرلمانية الثامنة منع المئات مـن مرشـحي التيـار الإصـلاحي، ولم يستطع الإصلاحيون الحصول إلا على حوالي 60 مقعداً من أصل 290.

9. انظر:

Zweiri, Mahjoob: "Hope for a New atmosphere", *The Jordan Times*, www.jordantimes.com, 7 June 2009.

10. "خاتمي يعلن الانسحاب من سباق الرئاسة بعد 48 ساعة من حرب الإصـلاحيين"، **الشرق الأوسط**، 18 آذار/ مارس 2009.

11. للمزيد حول الانقسام الذي أصاب القوى الإصلاحية استعداداً للانتخابات والجدل الذي دار بين هذه القوى انظر : "إصلاح طلبان: أحزاب موسـوي جهرهـا كـروبي" (الإصلاحيون: الأحزاب مع موسوي والقيادات مع كروبي).

www.bbc.co.uk/persian, 9 may 2009.

12. انظر:

'Iran: what does Ahmadinejad's victory mean?', *International Crisis Group*, www.crisisgroup.org. 5 August 2005.

13. انظر:

"Iranian Reformist Mehdi Karoubi to Run in 2009 Presidential Race", http://www.payvand.com/news/08/oct/1112.html, 10 December 2008

14. انظر:

Ehteshami, A & Zweiri, M: *Iran and the Rise of its Neoconservatives: the Politics of Tehran's Silent Revolution*, (London: I.B Tauris, 2007), 109

15. انظر:

"Clerics query Iran cabinet choices", http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2009/08/200982211534166200.html, 22 August 2009

للمزيد حول تشكيلة حكومة أحمدي نجاد انظر:

www.tabnak.ir/fa/pages/?cid=57199, 27 July 2009.

16. انظر:

Blua, Antoine: “Iran top Nuclear Negotiator Resigns”, http://www.rferl.org/content/article/1078989.html, 20 October 2007.

17. صالحی:إیران نسلهای جدید سانتریفوژ تولید می کند (صالحي: إيران تطوِّر جيلاً جديداً من أجهزة الطرد المركزي)،

http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2009/12/091218_he_nuc_salehi.shtml, 18 December 2009

18. انظر:

http://www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8792.doc.htm, 31 July 2006

19. انظر:

http://www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8928.doc.htm, 23 December 2006

20. انظر:

http://www.un.org/News/Press/docs/2007/sc8980.doc.htm, 24 March 2007.

21. انظر:

http://www.un.org/News/Press/docs/2008/sc9459.doc.htm, 27 September 2008.

22. انظر:

“Bomb blast rocks Iranian city of Zahedan”, http://www.presstv.ir/detail.aspx?id=96311&sectionid=351020101, 28 May 2009.

23. انظر:

http://www.iaea.org/NewsCenter/PressReleases/2009/prn200912.html.

24. انظر: تأثیر "جنبش سبز" بر روند مذاکرات هستهای؟ (تأثير الحركة الخضراء على مسار مفاوضات البرنامج النووي الإيراني)،

www.dw-world.de/popups/popup_printcontent/0,4906279,00.html, 18 November 2009

25. اعتبر رئيس القوة القضائية الإيرانية، صادق لاريجاني، أن إرسال اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب (3.5٪) إلى الخارج ليس من مصلحة إيران، مذكراً بأن ذلك لا يساعد في محاولة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية. انظر:

www.tabnak.ir/fa/pages/?cid=70873 . 1 November 2009.

في هذا السياق جاءت الانتقادات من رئيس مركز دراسات مجلس الشورى الإيراني، أحمد توكلي، الذي عبّر عن مخالفته الشديدة لإرسال اليورانيوم الإيراني إلى الخارج، معتبراً أن المفاوضات مع واشنطن لم تكن مفيدة، في إشارة إلى محاولات سابقة. للمزيد انظر: توكلى: از اورانيوم ملى محروم نشويم/ مذاكره با آمريكا بى‌خاصيت بوده است (حتى لا نحرم من اليورانيوم الوطني، المفاوضات مع أمريكا لم تكن مفيدة)، .http://alef.ir/1388/content/view/56314 , 2 November 2009

26. انظر تازهترين بيامهاى تبريك به أحمدي نجاد (أحدث رسائل التهنئة إلى أحمدي نجاد): .www.tabnak.ir/fa/pages/?cid=63981 ,14 September 2009

27. يتحدث حسن يوسفي أشكوري، الشخصية الإصلاحية التي حكم عليها في فترة خاتمي بالتخلي عن الزى الديني، عن أربعة تحديات تواجه الجمهورية الإسلامية في إيران، تحديات تعود بظهورها إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة الإيرانية، والمحور الأساسي لهذه التحديات هو الانقسام، ويقدم أربعة أمثلة على حالة الانقسام: وهي الانقسام بين الحكومة والشعب، والانقسام بين الإصلاحيين والمحافظين، والانقسام بين المحافظين المسيطرين على السلطة، أما الانقسام الآخر فهو بين الحكومة والمرجعيات الدينية. للمزيد انظر:

www.roozonline.com/persian/opinion/opinion/article/2009/july/08//-0daac, 08 July 2009.

28. للمزيد انظر:

http://www.jamejamonline.ir/newstext.aspx?newsnum=100909858928, 20 June 2009.

29. الرئيس (الإيراني) يعزل 4 وزراء ويعين مشائي مستشاراً.

http://www.al-jazirah.com.sa/2009jaz/jul/27/du7.htm, 27 July 2009.

30. تبادل منتظري الرسائل مع المرشح الخاسر مير حسين موسوي، ولعل مثل هذا الأمر أعطى لحركة موسوي نوعاً من الشرعية، خصوصاً لدى قاعدة من الإيرانيين ترغب في أن تكون المرجعية الدينية غير بعيدة عما يحدث، ولاسيما عن تيار موسوي والحركة الإصلاحية ككل. اللافت للانتباه في هذا السياق دعوة منتظري المراجع الدينية إلى كسر جدار الصمت وممارسة واجبهم في الدفاع عن حقوق مقلديهم، مؤكداً في ذات الوقت على أن السلطة تستفيد من صمت هؤلاء المراجع، للمزيد انظر:
http://www.dw-world.de/dw/article/0,4684403,00.html, 14 September 2009.

ولم يتردد منتظري في التذكير بالفترة الملكية في إيران، حيث جاء في جوابه على رسالة من شخصيات سياسية إيرانية كالرئيس السابق محمد خاتمي والمرشحين الخاسرين مير حسين موسوي ومهدي كروبي، من القول بأن على القيادات السياسية التي تدير إيران بأن تعتبر بما آل إليه النظام السابق، في إشارة إلى أن تشديد القبضة الأمنية والزج في السجون لن توقف حركة الاحتجاج. للمزيد انظر:
http://www.iranpardis.com/showthread.php?t=52709, 7 September 2009.

31. ديدار محرمانه مراجع تقليد در باره انتخابات (لقاءات سرية للمراجع الدينية حول الانتخابات):
www.bbc.co.uk/persian/iran/2009/06/090627_ir88_election_clerics_meeting.shtml, 27 June 2009.

32. آية الله زنجاني يطالب بتقييم موقع الولي الفقيه علي خامنئي:
http://www.alquds.com/node/185489, 13 August 2009.

33. انظر على سبيل المثال:

بهتر از حضرت ايت الله خامنه اى در رهبري نداريم (لا يوجد لدينا في إيران لمنصب القيادة ولاية الفقيه أفضل من آية الله خامنئي):
www.farsnews.com/?nn=8810060075, 27 December 2009.

رهبرى بهتر از ومناسبتر از ايت الله خامنه اى وجود ندارد (لا يوجد ولي فقيه أفضل وأنسب من آية الله خامنئي):
www.farsnews.com/?nn=8810090001, 30 December 2009.

34. للمزيد انظر: حمله به دفاتر ايت الله دستغيب وايت الله صانعى (هجوم على مكاتب آية الله دستغيب وآية الله صانعي):

www.bbc.co.uk/persian/1g/iran/2009/12/091229_wmj-ap-dastgheib-sanei.shtml, 29 December 2009.

35. لقد أثارت الأحداث والاعتراضات في مراسم تشييع رجل الدين منتظري، وكذلك الاعتراضات في مناسبة عاشوراء حفيظة المؤسسة العسكرية، ولاسيما أن هناك نوعاً من الاعتقاد لدى صانعي ومرجعيات أخرى غير بعيدة التأثير عن كل ما حدث، فتلك المرجعيات تحمل الحكومة الإيرانية برئاسة أحمدي نجاد جزءاً من المسؤولية. من هنا يبدو أن موضوع مراجعة أهلية صانعي قد يكون لها علاقة بكونه بديلاً لمنتظري الذي كان ينظر إليه بوصفه أباً روحياً للحركة الإصلاحية في إيران. للمزيد انظر: سباه خط داد، جامعة مدرسين اجرا كرد (خطط الحرس الثوري ونفوذ هيئة المدرسين):

http://www.roozonline.com/persian/archive/news/news/article/2010/january/02//-f01871d325.html 2 January 2010.

36. للمزيد انظر: جزئيات "راه سبز اميد" از زبان عليرضا بهشتى مشاور ارشد موسوى (تفاصيل- طريق الأمل الأخضر على لسان المستشار الخاص لموسوي)، http://www.rahesabz.net/story/501, 18 August 2009.

37. انظر المتن الكامل لرسالة آية الله منتظري:

http://www.dw-world.de/dw/article/0,4684410,00.html, 14 September 2009.

38. للمزيد انظر:

http://www.govtrack.us/congress/bill.xpd?bill=h111-2194, 15 December 2009.

39. انظر على سبيل المثال: شكست دو ارتش در برابر حوثي‌ها (هزيمة لواءين مقابل الحوثيين):

http://www.shia-online.ir/article.asp?id=9320, 10 January 2010.

40. "البيض يلوّح بنضال مسلّح... ويقبل بمساعدة إيران":

http://www.al-akhbar.com/ar/node/161336, 20 November 2009.

41. "نجاد ينتقد التدخل العسكري السعودي في اليمن"،

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/01/100113_gn_yemen_nejad.shtml, 13 January 2010.

"توصيه احمدى نژاد به عربستان سعودي" (توصية أحمدي نجاد للسعودية):

http://www.shia-online.ir/article.asp?id=9390&cat=1, 13 January 2010.

42. انظر:

U.S. Speeding Up Missile Defenses in Persian Gulf, http://www.nytimes.com/2010/01/31/world/middleeast/31missile.html, 30 January 2010.

43. استقرار سامانه موشكى آمريكا در سه كشور همسايه ايران (نصب نظام دفاع جوي أمريكي في 3 دول مجاورة لإيران):

http://www.tabnak.ir/fa/pages/?cid=83923, 30 January 2010.

نبذة عن المحاضر

حصل الدكتور محجوب الزويري على درجة الدكتوراه في تاريخ إيران الحديث من جامعة طهران عام 2002. وهو باحث متخصص في سياسة الشرق الأوسط وإيران، ويعمل رئيساً لوحدة الدراسات الإيرانية في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وعمل بصفة زميل بحث ومدير لمركز الدراسات الإيرانية في معهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في جامعة درم ببريطانيا، كما يعمل أستاذاً محاضراً في تاريخ الشرق الأوسط الحديث بجامعة قطر.

نشر الدكتور الزويري عدداً من الدراسات والأبحاث عن إيران وقضايا الشرق الأوسط، باللغات العربية والإنجليزية والفارسية، في عدد من المجلات الأكاديمية الدولية. ومن أهم أبحاثه:

- "الخلاف بين المحافظين والإصلاحيين في إيران"، في كتاب **الخليج العربي بين المحافظة والتغيير**، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عام 2009.

- "The Durability of Managed Rivalry: Iran's Relations with Russia and the Saudi Dimension", *Asian Politics and Policy*, (2009).
- "Talking with a Region: Lessons from Iran, Turkey and Pakistan", *Middle East Policy*, (2009).
- "A New Perspective on Jordanian-Iranian Relations", *The Journal of Middle Eastern Geopolitics* (2007).

- "Iran's Foreign Policy: from Khatami to Ahamdinejad", joint editor (2008).
- *Iran and the Rise of Its Neoconservatives: The politics of Tehran's Silent Revolution*, co-author (2007).
- "The Rise of the Neoconservatives in Iran", *Geopolitical Affairs* (2007).
- "The Hamas Victory: Shifting Sands or Major Earthquake", *Third World Quarterly* (2006).
- "The Iraqi Issue and its Impact on GCC-Iran Relations". *Vaseteh-Journal of the European Society for Iranian Studies* (2006).
- *Abu Muslim Namahs and their Role in the Social History of Safavid Period* (in Farsi) (2004).
- *Iran's Historical Geography in the 9th century*. (2001).

صدر من سلسلة محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحـات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعـات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدويت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية - العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـون لارج

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك برويست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم : --

المؤسسة : --

العنـوان : --

ص. ب : ------------------ المـدينـــة: ------------------

الرمز البريدي : --

الـــدولـة : --

هــاتـف : ------------------ فـاكـس: ------------------

البريد الإلكتروني: --

بدء الاشتراك: (من العدد: ------------ إلى العدد: ------------)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصـرفية، يرجـى تحويـل قيمـة الاشـتراك إلى حـساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فـرع الخالديـة، ص. ب: 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+

البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-14-272-0

